



## مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

تقرير إلى

لجنة الارتباط الخاصة

بروكسل

27 أيار 2015

## المحتويات

ملخص تنفيذي

مقدمة

السياق السياسي

بناء الدولة الفلسطينية

الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية

الوضع على الأرض

## ملخص تنفيذي

منذ اجتماع لجنة الارتباط الخاصة (AHLC) في أيلول 2014، تزايدت المخاوف بشأن انسداد الأفق السياسي لاستئناف المفاوضات. وأصبح لدى المجتمع الدولي شعور متزايد بالإحباط جراء غياب التقدم في المفاوضات السياسية. يشار إلى أن الفترة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل عملية السلام. وقد حذرت الأمم المتحدة مراراً بأن الإبقاء على الوضع الراهن أمر لا يمكن أن يستمر، وسوف يؤدي لا محالة إلى استمرار تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء كما سيقوض أمن واستقرار الجميع.

يعين على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تتخذ خطوات ذات مصداقية، منها تجميد الاستيطان، بغية تشجيع استئناف مفاوضات ذات معنى. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه مستعد للعمل مع جميع الأطراف من أجل تشجيع العودة إلى المفاوضات على أساس إطار متفق عليه. وما انفك استمرار التعاون الأمني بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية يشكل حجر الزاوية لأي حل سلمي. وعلى الطرفين بذل أقصى جهودهما للبناء على الانفاقيات القائمة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وذلك لاكتساب رخص باتجاه التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي.

الهدف النهائي للأمم المتحدة في غزة، هو إنهاء الإغلاق بجميع أشكاله في إطار قرار مجلس الأمن 1860 (2009)، وبأسلوب يراعي المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. في ظل غياب مثل هذا التغيير، فإن الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة تتبع إدخال مواد البناء "ذات الاستخدام المزدوج" إلى غزة واستخدامها ومراقبتها، وتسمح بتنفيذ مشاريع واسعة تمكّن من تحقيق إعادة الإعمار وتوفير فرص العمل والاستقرار. صُممَت هذه الآلية باعتبارها إجراءاً مؤقتاً، الهدف الأوحد من تفديذه تلبية الحاجة الماسة لإدخال مواد البناء في الفترة التالية مباشرة للحرب. ورغم بدايتها البطيئة، إلا أنها اتسعت على نحو سريع. فحتى 20 أيار، تم تقديم تقديرات أجرتها الأمم المتحدة لصلاح 94926 وحدة سكنية متضررة من خلال هذه الآلية، ليتم تجهيزها من أجل استلام مواد البناء. وحتى الآن قامت ما مجموعها 84865 أسرة بشراء المواد اللازمة لصلاح منازلها.

إضافة إلى ذلك، قدم القطاع الخاص والمجتمع الدولي 168 مخططاً لمشاريع تتعلق بالبنية التحتية والآثار، بما يشمل مستشفيات ومدارس ومشاريع إسكان وبنية تحتية للخدمات وطرق. وقد تمت الموافقة على 85 مشروعًا من بينها وهناك ثمانية قيد التنفيذ. ومن الضروري الآن وضع اللمسات الأخيرة على "تيار المؤوى" shelter stream الذي سيتيح إعادة بناء المنازل المدمرة كلياً وبناء منازل جديدة. ونظراً لحجم العمل المطلوب الآن لابد أيضاً من اعتماد جميع المقاولين المتوفرين ضمن نظام الرقابة على المواد المدخلة بموجب آلية إعادة الإعمار (Gaza Reconstruction Mechanism Materials Monitoring System - GRAMMS). بالإضافة إلى ذلك، لابد من تعميم معلومات واضحة على جميع سكان القطاع تشرح كيفية استفادتهم من الآلية ونقاط الاتصال ذات الصلة في الحكومة الفلسطينية. ومن العوامل المساعدة أيضاً على إعادة الإعمار ضمان أن تعمل

المعابر بطاقة كافية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالارتياح إزاء رفع طاقة معيدي كرم أبو سالم و(إيريز) لاستيعاب 800 شاحنة يومياً، والتخطيط لزيادة طاقتهما الاستيعابية إلى 1000 شاحنة يومياً.

يمثل قطاعا الطاقة والمياه (معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر) نقطة ارتكاز تمكن من التقدم في جميع القطاعات، بما يشمل تنمية القطاع الخاص. وسيكون للتحسينات في هذه القطاعات أيضاً تأثير فوري على السكان المدنيين ومن شأنها أن تساعد قطاع غزة على زيادة اكتفائه الذاتي، ما يساعد على استقرار الوضع العام. ويحدد الملحق (أ) من تقرير الأمم المتحدة المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة في أيلول الفجوات القائمة في قطاعي الطاقة والمياه إلى جانب التدابير قصيرة ومتعددة وطويلة المدى الرامية إلى سد هذه الفجوات.

هناك مخاوف خطيرة تتعلق بالآثار المترتبة على الانقسامات السياسية القائمة داخل القيادة السياسية الفلسطينية بشأن مزاولة حكومة التوافق الوطني أعمالها. وتعتبر جهود رئيس الوزراء الحمد الله الرامية إلى إيجاد حل لموظفي القطاع العام في غزة موضع ترحيب، وخاصة التزامه بأن لا أحد سيتم إغفاله. إننا نحيط جميع الفصائل على دعم هذه الجهود. كما أن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة، ودعم الحكومة في حشد الموارد اللازمة لهذه العملية. ويجب أن تتضمن المصالحة الشاملة استعادة حكومة التوافق السيطرة على نقاط العبور إلى إسرائيل ومصر. ومع أن مسؤولية علاج هذه القضايا تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق السلطات الفلسطينية، إلا أنها أيضاً تقع جزئياً على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اللذين يتوجب عليهما تمكين الحكومة من تولي دور القيادة في قطاع غزة، من خلال طرق منها وفاء المانحين بتعهداتهم بتقديم 5.4 مليار دولار أمريكي (منها 2.5 مليار دولار على شكل تمويل جديد) لدعم احتياجات إعادة الإعمار الضخمة في قطاع غزة وموازنة حكومة رئيس الوزراء الحمد الله بما يشمل عام 2017. في عام 2014 انكمش النشاط الاقتصادي لأول مرة منذ عام 2006، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى اضطراب الوضع السياسي في النصف الثاني من عام 2014. وقد تسببت القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بـالاحق الضرر بمجمل الاقتصاد الفلسطيني. وهناك تزايد في الفجوة الاقتصادية بين غزة والضفة الغربية، ويرجع ذلك أساساً إلى تأثير القيود الحالية المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة. ولا يزال الوضع السياسي والأمني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، آخذًا في التدهور.

لا يزال تحقيق الاستقرار في الوضع المالي للحكومة يشكل تحدياً كبيراً. وقد تفاقمت الأزمة المالية لحكومة التوافق جراء قرار إسرائيل وقف تحويل عائدات الضرائب. وفي حين يعتبر قيام إسرائيل مؤخراً بالإفراج عن عائدات الضرائب المستحقة موضع ترحيب، إلا أن من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن حل مستدام لتحصيل الضرائب، بما يتماشى مع بروتوكول باريس المبرم ضمن اتفاقيات أوسلو.

تزامن توقف الأعمال العدائية في قطاع غزة واستمرار انسداد الأفق السياسي، مع تصعيد تدريجي في التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، برفاقه ارتفاع مستويات العنف وتجدد الأنشطة الاستيطانية. وقد استمر الوضع في القدس الشرقية المحتلة في التدهور، ما يكشف عن مدى الإحباط الذي يستبد بالسكان الفلسطينيون بعد حوالي 50 عاماً من الاحتلال، وما يؤكّد لزوم إحياء مشاركة المجتمع الدولي. وما يثير القلق بوجه خاص تزايد الطابع الديني للعنف في القدس وأحياء من الضفة الغربية. وفي سياق التوترات المتزايدة في القدس الشرقية، سُجلت سلسلة من الهجمات التي استهدفت أماكن عبادة وموقع دينية أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى خلفية تصاعد التوتر وزيادة العنف، لا يزال السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة البالغ عددهم حوالي 300,000 يواجهون عقبات طال أمدها في الحصول على السكن، إلى جانب التحديات المستمرة في الوصول إلى المرافق الصحية في المدينة. كما أن مسألة حصول الفلسطينيين على التعليم وجودة هذا التعليم لا تزال مثيرة للقلق.

للمنطقة (ج) أهمية جوهرية في تحقيق التواصل الجغرافي للضفة الغربية، وفي قدرة فلسطين واقتصادها على البقاء. تجدر الإشارة إلى أن عملية المصادقة على المخططات الهيكلية في المنطقة (ج) لا تزال بطيئة. حتى الآن لم تصادر الإدارة المدنية الإسرائيلية إلا على ثلاثة مخططات هيكلية، مستندة لاحتياجات أربع تجمعات محلية من أصل ما مجموعه 99 مخططاً هيكلياً تغطي 113 تجمعاً (بعضها قدم في عام 2010). وتواصل الأمم المتحدة دعمها للسلطات المحلية الفلسطينية في تطوير البنية التحتية الاجتماعية الملائمة في المنطقة (ج)، لكن هذا البرنامج يواجه تحديات بسبب بطء وتأخير الموافقات الإسرائيلية. على سبيل المثال، تواصل الأمم المتحدة دعمها بناء وتوسيع 15 مدرسة ومركزًا صحيًا في المنطقة (ج) بتكلفة تبلغ 5 ملايين دولار. وكما ذكر سابقاً، لم تتم الموافقة على حزمة من المشاريع الزراعية التي كانت الأمم المتحدة ستتفذّها بتكلفة تبلغ حوالي 5 ملايين دولار ضمن الحدود الزمانية المتفق عليها، ونتيجة لذلك، تم الآن سحب جزء من تمويل هذه المشاريع. وأخيراً، لا يزال القلق يساور الأمم المتحدة إزاء الخطوات المتخذة مؤخراً، لترحيل التجمعات البدوية القاطنة بالقرب من منطقة أبو النوار في منطقة "إي 1" ذات الحساسية السياسية في الضفة الغربية، والتي قد تكون مرتبطة بمزيد من البناء الاستيطاني.

## مقدمة

1. يعرض هذا التقرير آخر المستجدات حول التغييرات التي حدثت على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة في 22 أيلول 2014. ويغطي التقرير الفترة من 1 تشرين الأول 2014 إلى 15 أيار 2015، ويحدد القضايا والتوصيات الرئيسية التي ستواصل الأمم المتحدة العمل عليها، جنباً إلى جنب مع مختلف الأطراف والمجتمع الدولي، من أجل إحراز تقدم.

2. يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على السياق السياسي الحالي. ثم يعرض التطورات الأساسية في بناء الدولة الفلسطينية، مسلطاً الضوء على التحديات والإنجازات، ثم يقدم لمحة عامة

عن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة في الأرضي الفلسطينية المحتلة. بعد ذلك يقدم التقرير تحليلا مفصلا للوضع على الأرض في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأخيرا، يقدم التقرير تحليلا مفصلا للوضع في قطاع غزة، بما في ذلك التقدم والتحديات فيما يتعلق بجهود إعادة الإعمار.

## السياق السياسي

3. اتسمت هذه الفترة بغياب إطار لاستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإنهاء الاحتلال والصراع، حيث استمر انعدام الثقة في الطغيان على العلاقات بين الطرفين. ولاحقا لاتفاق وقف إطلاق النار المفتوح الذي أبرم في 26 آب بوساطة مصرية والذي وضع حدا للقتال الذي استمر على مدار 50 يوما بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة، استضافت مصر مؤتمرا للمناحين اشتركت النرويج في رئاسته في 12 تشرين الأول. وقد أسف "مؤتمر القاهرة حول فلسطين: إعادة إعمار غزة" عن تعهد المجتمع الدولي بتقديم حوالي 5.4 مليار دولار (منها 2.5 مليار على شكل تمويل جديد)، لدعم احتياجات إعادة الإعمار الضخمة في قطاع غزة وموازنة الحكومة الفلسطينية خلال عام 2017. وفي محاولة لتسهيل جهود إعادة الإعمار، رعت الأمم المتحدة اتفاقا بين إسرائيل وحكومة التوافق الوطني الفلسطينية، يحدد إجراءات إدخال المواد "ذات الاستخدام المزدوج" إلى غزة واستخدامها ومراقبتها. وقد صُممَت آلية إعادة إعمار غزة باعتبارها إجراءا مؤقتا لتلبية الحاجة الملحة المتمثلة بإدخال مواد البناء في الفترة التالية مباشرة للحرب. وهي لا تشکل بديلا عن رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بجميع أشكاله بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 1860 (2009). وعلى الرغم من الالتزامات الدولية الكبيرة التي تم التعهد بها في القاهرة، إلا أن تنفيذ "الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار"، و"خطة الأمم المتحدة لدعم التحول في قطاع غزة" كان بطيناً، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم كفاية التمويل.

4. تزامن توقف الأعمال العدائية في قطاع غزة واستمرار انسداد الأفق السياسي، مع تصعيد تدريجي في التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يرافقه ارتفاع مستويات العنف وتجدد الأنشطة الاستيطانية. وتؤدي دوامة الإجراءات أحادية الجانب، والإجراءات المضادة، والخطوات الاستفزازية، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس إلى توسيع شقة الخلاف بين الجانبيين. ولم يشهد الوضع في القدس بداية العودة إلى الهدوء إلا بعد عقد اجتماعات منفصلة في عمان في تشرين الثاني بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع العاهل الأردني الملك عبد الله ووزير الخارجية الأمريكية كيري، خرجت بتحديد تدابير لبناء الثقة وبالالتزامات صارمة بالحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ورغم بذل هذه الجهود، إلا أن الحلول العملية للقضايا الجوهرية التي تغذي الصراع، بما في ذلك

وضع حد للاحتلال الإسرائيلي ومعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، لم يتم التوصل إليها حتى الآن وتبدو بأنها تبتعد على نحو متزايد.

5. رغم حدوث بعض التطورات، بقي التقدم في ملف مزاولة حكومة التوافق الوطني أعمالها داخل قطاع غزة بطيناً. في 9 تشرين الأول 2014، عقدت حكومة التوافق الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء الحمد الله الاجتماع الأول لها في غزة منذ سيطرة حماس على القطاع في حزيران 2007. ورغم إعلان رئيس الوزراء أن الجهود جارية لتنفيذ اتفاق الوحدة الفلسطيني المسمى "اتفاق الشاطئ" الذي عقد في 23 نيسان 2014، لم يسجل أي تقدم يذكر حتى بعد مرور سبعة أشهر، وما تلا ذلك من زيارة لرئيس الوزراء إلى غزة في 25 آذار 2015. أيضاً لم يزل على مصر أن تقوم بإجراء محادثات غير مباشرة لتعزيز إرساء وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في 26 آب، كما لم تقم السلطات في غزة بعد، بتمكين حكومة التوافق من توقيع مسؤولياتها الشرعية في مجالي الأمن والحكم في قطاع غزة. ويجب أن تتضمن المصالحة الشاملة استعادة حكومة التوافق السيطرة على نقاط العبور إلى إسرائيل ومصر. ومع أن مسؤولية علاج هذه القضايا تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق السلطات الفلسطينية، إلا أنها أيضاً تقع جزئياً على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اللذين عليهما تمكين الحكومة من توقيع دور القيادة في قطاع غزة، من خلال طرق منها وفاء المانحين بتعاهدهم التي قدموها في مؤتمر القاهرة العام الماضي.

6. رغم هذه التراجعات، كرر رئيس الوزراء الحمد الله التزامه بالقضية الخامسة المتمثلة بإعادة دمج القطاع العام في غزة وإصلاحه. ففي 19 نيسان سافر وفد من وزراء حكومة التوافق في رام الله إلى غزة لمدة أسبوع، للبدء بأولى الخطوات لتسجيل الموظفين السابقين (المعينين قبل حزيران 2007). ييد أن المناقشات مع حماس فشلت في اليوم التالي، ما أدى للأسف إلى مغادرة الوزراء. إن الأمم المتحدة تعتبر النجاح في إصلاح قطاع الخدمة المدنية أمراً مفصلياً لإرساء مصالحة فلسطينية حقيقة، تشمل سيطرة حكومة التوافق على المعابر الحدودية، وتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية التي طال انتظارها. إن تعزيز الوحدة الفلسطينية وتحسين الظروف المعيشية على الأرض في غزة، قد لا يساهم فقط في العودة إلى المفاوضات، وإنما أيضاً في إنجاحها في النهاية.

7. ظلت البيئة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية هشة ومتقلبة وتتسم بمستويات مرتفعة من العنف وما يخلفه من ضحايا. منذ تشرين الأول 2014 حتى نهاية آذار 2015، قتلت القوات الإسرائيلية 17 وأصابت 2067 فلسطينياً، من بينهم 375 طفلاً و 44 امرأة. وقد سُجلت الغالبية العظمى للضحايا في الضفة الغربية. ويمثل هذا انخفاضاً مقارنة مع الأشهر الستة التي سبقت هذه الفترة، حيث سُجلت أعلى حصيلة للضحايا منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي جراء القتال بين الجماعات المسلحة الفلسطينية وإسرائيل. وخلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، قتل عشرة إسرائيليين، بينهم امرأتان وطفلان، ما يمثل أيضاً انخفاضاً مقارنة مع الأشهر الستة السابقة.

8. دفع الفشل المستمر في إيجاد أفق سياسي ذي مصداقية الفلسطينيين، إلى اتباع استراتيجية تقوم على اللجوء على نحو متزايد إلى المؤسسات الدولية من أجل تسوية النزاع. ففي 30 كانون الأول 2014، رفض مجلس الأمن قرارا صاغه الفلسطينيون وقدمه الأردن يدعو، من بين جملة أمور، للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي في غضون عام وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية عام 2017. إلا أن هذا القرار فشل في جمع الحد الأدنى البالغ 9 أصوات من مجموع أصوات المجلس البالغة 15. في اليوم التالي، وقعت القيادة الفلسطينية على صكوك الانضمام إلى نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية (وعلى 17 معايدة أخرى)، وقد انضمت فلسطين رسميا إلى المحكمة في 1 نيسان 2015. ردا على ذلك، وفي مخالفة لبروتوكول باريس الملحق باتفاقيات أوسلو، أعلنت إسرائيل في 3 كانون الثاني 2014 قرارها حجز عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي 18 نيسان 2015 تم الاتفاق في النهاية على الإفراج عن حوالي 500 مليون دولار، وهو ما يمثل إيرادات أربعة أشهر.

9. لا يوجد في المدى المنظور ما يبشر بأن العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين ستكون أولوية مباشرة للحكومة الإسرائيلية الجديدة. في 17 آذار نظمت في إسرائيل انتخابات عامة أسفرت عن فوز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحزب الليكود بأكبر عدد من المقاعد. وفي 14 أيار صادق الكنيست على حكومة ائتلاف إسرائيلية جديدة برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. يتعين على هذه الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تتخذ خطوات ذات مصداقية، منها تجميد الاستيطان، بغية تشجيع استئناف مفاوضات ذات معنى. مع ذلك، أشار الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أنه مستعد للعمل مع جميع الأطراف من أجل تشجيع العودة إلى المفاوضات على أساس إطار متفق عليه. وما انفك استمرار التعاون الأمني بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية يشكل حجر الزاوية لأي حل سلمي، وعلى الطرفين بذلك أقصى جهودهما للبناء على الاتفاقيات القائمة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وذلك لاكتساب المزيد من الزخم باتجاه التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي.

10. أصبح لدى المجتمع الدولي شعور متزايد بالإحباط جراء غياب التقدم في المفاوضات السياسية. لقد اعتمد عدد من البرلمانات الأوروبية قرارات غير ملزمة تدعو حكوماته للاعتراف بالدولة الفلسطينية. وفي 30 تشرين الأول 2014، اعترفت السويد رسميا بدولة فلسطين، ما رفع عدد الاعترافات إلى 136. ورغم الأهمية البالغة لهذه التطورات، إلا أنها لا ينبغي أن تشكل بديلا عن العودة إلى محادثات سلام حقيقة بين الطرفين نفسها.

11. في ظل هذا الوضع، تقوم بعض الأطراف داخل المجتمع الدولي بإعادة تقييم مقاربتها لعملية السلام. يجري النظر في وضع إطار يشتمل على معايير للمفاوضات المستقبلية، ربما من خلال قرار لمجلس الأمن. ويتوقع من أي إطار أن يشير إلى إمكانية إدماج مبادرة السلام العربية كأساس للتسوية عن طريق التفاوض. وتعتقد الأمم المتحدة أن نجاح هذه

المبادرة وأية مبادرة مستقبلية يتطلب جهودا حثيثة من الجميع لإعادة بناء الثقة بين الأطراف بعد أن تأكلت بشكل كبير جدا خلال الأشهر الماضية.

## بناء الدولة الفلسطينية

12. هناك مخاوف خطيرة تتعلق بالآثار المتربطة على الانقسامات السياسية القائمة داخل القيادة السياسية الفلسطينية بشأن مزاولة حكومة التوافق الوطني أعمالها. حتى الآن، لا يوجد هناك أي تقدم ملموس في ما يخص دمج الأنظمة الإدارية والقانونية والمالية، والأهم من ذلك، الأجهزة الأمنية، في قطاع غزة والضفة الغربية. ويعثر غياب التقدم في هذا الملف على توفير الخدمات الأساسية في قطاع غزة، كما هو الحال مثلاً في القطاع الصحي حيث تقوض الانقسامات القائمة قدرة وزارة الصحة على وضع سياسات واستراتيجيات موحدة، وضمان توفير ما يكفي من الأدوية، وتسهيل دفع أجور العاملين في مجال الصحة، فضلاً عن كونه يشكل عائقاً رئيساً لجهود إعادة الإعمار. هناك فرصة جديدة تتمثل بإنشاء "المكتب الوطني لإعادة إعمار قطاع غزة"، برئاسة رئيس الوزراء يسانده منسق الفريق الوطني لإعادة الإعمار المعين حديثاً. بيد أن ذلك يحتم على جميع مكونات حكومة التوافق أن تعمل معاً للوفاء سريعاً بالالتزامات تجاه سكان القطاع. ورغم أهمية زيارات رئيس الوزراء الحمد الله إلى غزة وعقد اجتماعات مجلس الوزراء هناك، إلا أن المطلوب الآن هو اتخاذ مزيد من الإجراءات الملحوظة لضمان أن تبدأ الحكومة بتسجيل إنجازات فعالة في جميع المجالات. ويشمل هذا توفير الخدمات الأساسية، والنمو الاقتصادي، والحكومة الديمقراطية، والأمن، وإنفاذ القانون.

13. إن تمكين حكومة التوافق من مزاولة أعمالها بوصفها حكومة واحدة موحدة أمر ضروري من أجل الحفاظ على مكاسب بناء الدولة التي تحقق في السنوات الأخيرة، والمحافظة أيضاً على دعم الجهات المانحة الدولية. فكما لوحظ باستمرار في تقارير سابقة رفعتها الأمم المتحدة إلى لجنة الارتباط الخاصة على مدار السنوات الخمس الماضية، أحرزت الحكومة الفلسطينية تقدماً كبيراً في مجال الإصلاحات المالية، وإنشاء المؤسسات العامة، والحفاظ على سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وت تقديم الخدمات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سلطت تقارير رفعت إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة السابق في أيلول 2014 الضوء بوجه خاص على تحسن أداء الإيرادات، بما في ذلك النمو الكبير في إيرادات المقاصلة، واحتواء فاتورة الأجور، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإعداد خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الثانية، والانضمام إلى المعاهدات الدولية. ووفقاً لتقييمات سابقة للأمم المتحدة والبنك الدولي في عامي 2010 و2011، فقد كان هناك ما يكفي من القدرات لوجود حكومة فعالة تدير دولة. انظر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (أونسكو) (2011)، بناء الدولة الفلسطينية: فترة حاسمة: اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، 11 نيسان؛ البنك الدولي (2010)، مُرتكزات الدولة الفلسطينية المستقبلية: النمو المستدام والمؤسسات: تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، 21 أيلول؛ البنك الدولي (2011)، المحافظة على الإنجازات في بناء المؤسسات الفلسطينية والنمو الاقتصادي: تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، 18 أيلول.

ومع ذلك فإن استمرار غياب حكومة واحدة تدير جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيؤدي إلى تباطؤ وتراجع وتيرة هذا التقدم. علاوة على ذلك، إذا استمر الوضع الراهن على ما هو عليه، فقد تبدأ الجهات المانحة الدولية بتخفيض دعمها وسوف تتمد الضغوط السياسية والأمنية والمالية المتزايدة الناتجة عن ذلك، لطال جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

14. هناك حاجة ماسة لإصلاح قطاع الخدمة المدنية على وجه السرعة لتخفيف العبء المالي وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية وغير ذلك من الوظائف الحكومية. لقد أصبح التخلف عن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية مصدر فاق خظير: فهو يقوض تقديم الخدمات العامة في غزة، ما يضع عبئاً مالياً غير ضروري على الموازنة الأساسية لحكومة التوافق، ويزيد من حدة التوترات بين مختلف الفئات. فالموظفون الذين عينتهم حكومة الأمر الواقع السابقة والبالغ عددهم حوالي 40,000 لم يتلقوا رواتبهم كاملة منذ نيسان 2014. وبينما استمر دفع الرواتب بانتظام لموظفي السلطة الفلسطينية، لم يتلق كثيرون رواتبهم المعادة كاملة لشهر كانون الأول 2014. كذلك تتسبب السياسات المختلفة لدفع الرواتب لهاتين الفئتين في حدوث توترات، وقد أصبح الكثيرون يشعرون بإحباط متزايد. يتجلى ذلك في قيام عشرات الموظفين باقتحام الاجتماع الأسبوعي لمجلس وزراء حكومة التوافق في غزة في 14 كانون الثاني 2015. وفي تشرين الأول 2014، سهلت الأمم المتحدة دفع مساعدة إنسانية لمرة واحدة لحوالي 23000 موظفاً في قطاع غزة هم الذين لم يتلقوا رواتبهم منذ شهر نيسان، لكن الأمر الذي أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى هو العمل على حل القضية الأعمق. في هذه الأثناء يواصل رئيس الوزراء الحمد الله جهوده لإيجاد حل مقبول لمشكلة موظفي القطاع العام في غزة، وضمان لا يتم إغفال أحد. وفي هذا السياق تدعو الأمم المتحدة جميع الأطراف الرئيسية لدعم هذه الجهود، كما أنها تقف على أهبة الاستعداد لدعم رئيس الوزراء الحمد الله في هذا المسعى.

15. تفاقمت الأزمة المالية لحكومة التوافق بفعل قرار الحكومة الإسرائيلية وقف تحويل عائدات الضرائب. نتيجة لذلك، اضطرت الحكومة إلى زيادة الاقتراض من المصارف الخاصة، وهو حل غير مستدام مطلقاً.<sup>2</sup> إن الإجراء المتمثل بحجز عائدات الضرائب لم يؤد فقط إلى تفاقم التوتر، وإنما أيضاً إلى تقويض استقرار المؤسسات الفلسطينية وقدرة الحكومة التي يرأسها الحمد الله على القيام بمسؤولياتها، بما في ذلك دفع رواتب موظفي القطاع العام وتقييم الخدمات اللازمة. وفي حين كان قيام إسرائيل مؤخراً بالإفراج عن عائدات الضرائب المستحقة موضع ترحيب، إلا أنه لا بد من التوصل إلى اتفاق بشأن حل مستدام لتحصيل الضرائب، بما يتماشى مع بروتوكول باريس المبرم ضمن اتفاقيات أوسلو،

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي (2015)، بيان صادر في ختام بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بيان صحفي رقم 24/15، 29 كانون الثاني.

وبما يتضمن التحويل المتوقع وغير المشروط لعائدات الضرائب، وتتوفر الشفافية في ما يتعلق بالبالغ المحسومة لقاء الأموال المستحقة على الحكومة الفلسطينية.

16. يعتبر الدعم المالي لحكومة التوافق على مدى عدة سنوات أمراً بالغ الأهمية في تعزيز الاستقرار المالي لها. وتمشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016، يتعين على المجتمع الدولي تهيئة الظروف لتعزيز الاستقرار المالي للحكومة، من خلال توفير التمويل على مدى سنوات موازنة الحكومة الأساسية.<sup>3</sup> فمن شأن التعهدات المالية على مدى سنوات عديدة أن تمكن حكومة التوافق من إجراء إصلاحات إدارية وقانونية ومالية طويلة المدى، وأن تشجع الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية الحيوية ونظم تقديم الخدمات، وأن تخفف من الحاجة إلى اللجوء إلى حلول آنية قليلة الاستدامة وعالية التكلفة للشفرات القائمة في الموازنة.

17. رغم التحديات التي ظهرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن حكومة التوافق أحرزت تقدماً في عدد من الأهداف المتعلقة ببناء الدولة، بما ينسجم مع خطة التنمية الوطنية. ففي كانون الثاني 2015، قدمت دولة فلسطين طلبات للانضمام إلى 18 معااهدة دولية، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة قبل 16 منها بعد إيداع جميع الوثائق المطلوبة. يأتي ذلك عقب انضمام فلسطين إلى 13 معااهدة دولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد بذلك الحكومة جهوداً كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للبدء في تنفيذ المعاهدات التي أودعت وثائق الانضمام إليها في نيسان 2014، بما في ذلك مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة في ضوء هذه الالتزامات الدولية الجديدة، ورفع تقارير أولية عن التقدم المحرز إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة.

18. أنجزت حكومة التوافق تقييماً شاملًا للتقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما سوف يثيري اتخاذ القرارات الوطنية ورسم السياسات. وفي نيسان 2015، نشرت الحكومة نتائج المسح العنقيodi متعدد المؤشرات الخامس (MICS 5). شمل هذا المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بدعم فني ومالى من الأمم المتحدة، ما مجموعه 11000 أسرة تقيم في مختلف أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقد تم جمع البيانات قبل اندلاع القتال في تموز 2014. ومع أن النتائج أكدت حدوث تقدم في التنمية، مثل ارتقاض نسب المواطنين المشمولين بخدمات الصرف الصحي والتطعيم، إلا أنها سلطت الضوء على تحديات خطيرة من قبيل معاناة 92% من الأطفال الفلسطينيين من العنف النفسي أو العقاب الجسدي.

<sup>3</sup> تم اعتماد موازنة طوارئ في 17 آذار 2015 وصادق عليها بموجب مرسوم رئاسي صدر في 22 آذار 2015.

**19. حفظ حكومة التوافق أيضا تقدما في مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والمياه والطاقة وسبل العيش.**

(1) هناك حوالي 11,000 من الأسر المستضعفة، و 3,600 من الأيتام والنساء وذوي الإعاقة يستفيدون حاليا من دعم الحماية الاجتماعية المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية. ويجري حاليا تأسيس أول نظام للضمان الاجتماعي سيشمل نطاق تغطيته جميع العاملين في القطاع الخاص في الاقتصاد المنظم، بغية توفير الضمان للدخل ومكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وبحلول منتصف عام 2015، سيتم إنجاز قانون الضمان الاجتماعي.

(2) أدت إعادة إعمار وإعادة تأهيل الغرف الصيفية إلى تحسين بيئة التعلم، كما تم تطوير نوعية المناهج الدراسية في المدارس الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تعزيز الحصول على التعليم للأطفال ذوي الإعاقة.

(3) أدخلت وزارة الصحة تعليمات الجودة إلى 15 مستشفى، ووسعـت تنفيذ الخدمات الصحية المتكاملة وتدريب الموظفين ليشمل عددا أكبر من مراكز الرعاية الصحية الأولية لإدارة الأمراض غير المعدية والصحة الإنجابية والنفسية. كما تم إدخال تحسينات في مجال البنية التحتية للخدمات الصحية، بما في ذلك بناء مستشفى في محافظة طوباس، وفي مجال الحكومة، بما في ذلك التعاقد والتفاوض مع مستشفيات الإحالة حول سداد الديون. كما قامت وزارة الصحة بتعزيز كفاءاتها الأساسية في مجال إدارة المخاطر في حالات الطوارئ بما يتماشى مع الأنظمة الصحية الدولية، وتعمل حاليا على تطوير خطة وطنية للاستجابة في حالات الطوارئ.

(4) تمت الموافقة على تشريع وطني بشأن المياه، ووضعت خطة عمل وطنية للكفاءة الطاقية، كما تم الانتهاء من بناء أول محطة للطاقة الشمسية.

(5) في أواخر عام 2014 نشرت وزارة الزراعة الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، إلى جانب الاحتياجات والأولويات التي نشأت في أعقاب القتال في غزة. كما انتهت بالكامل من مأسسة النظام الوطني لترقيم الحيوانات، ومن تدريب 180 موظفا وتجهيزهم لتطبيقه. كما تقود الوزارة عملية تطوير خطة عمل مشتركة بين الوزارات للصحة والصحة النباتية بهدف تحسين سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات، ما سوف يؤدي بدوره إلى رفع مستويات الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الوطنية للأجور على مجموعة من الإجراءات لضمان التوفيق السليم للحد الأدنى الوطني للأجور الذي اعتمد في عام 2012.

**20. واصلت القيادة الفلسطينية إحراز التقدم باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي 5 آذار 2015، أعلن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التزامه**

بسلاسلة من الإجراءات والمعايير التي سيتم تنفيذها في إطار السعي لتحقيق المساواة الكاملة للمرأة. وفي أعقاب جهود متضادرة في مجال المناصرة بذلتها مؤسسات المجتمع المدني النسوية، بدعم من الأمم المتحدة، شملت الالتزامات ضمان رفع نسبة التمثيل (الكوتا) النسائية في الانتخابات وشغل المناصب العامة من 20% إلى 30%. أضاف إلى ذلك، أطلقت وزارة شؤون المرأة إطاراً وطنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ووضعت وزارة الصحة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية التي تسهل تنسيق توفير الرعاية الصحية الإنجابية على المستوى الوطني. كما نفذت وزارة الصحة أيضاً تدريباً على التعليمات والبروتوكولات المتعلقة باكتشاف حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وعلاجها وإحالتها على المستويين الأولي والثانوي.

21. لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة، من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية (UNDAF)، بدعم حكومة التوافق في تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. وتشمل مجالات الدعم الرئيسية: 1) زيادة التمكين الاقتصادي وتحسين سبل العيش وفرص الحصول على العمل اللائق والأمن الغذائي، من خلال المساعدة في تطوير الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، وتعزيز القدرة التحليلية لمراكز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، ودعم وزارة الشؤون الاجتماعية في تحسين استهداف برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، 2) تحسين الحكومة، من خلال تسهيل تعزيز فرص الحصول على خدمات المساعدة القانونية ودعم الانضمام إلى 23 معايدة واتفاقية دولية، وتعزيز الهياكل المؤسسية لوزارة الداخلية وقدرتها على الرقابة المدنية، وبناء قدرات الدفاع المدني الفلسطيني في مجال التأهب لحالات الطوارئ للحد من مخاطر الكوارث، 3) تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد، من خلال وضع أنظمة للحد من العنف في المدارس التابعة للأمم المتحدة والمدارس الحكومية، وتعزيز القدرات على تقديم التعليم الجامع والصديق للطفل، 4) تحسين المساواة في الحصول على الخدمات الصحية الجيدة، من خلال دعم إنشاء المعهد الوطني للصحة العامة ومساعدة عيادات الصحة الأولية (بواقع 75% في الضفة الغربية و 35% في قطاع غزة) على تقديم حزم خدمات الصحة الإنجابية، 5) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، من خلال دعم تطوير سياسة وطنية للحماية الاجتماعية، ومبادئ توجيهية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والرعاية النفسية الاجتماعية لصالح الوزارات ذات الصلة، 6) تحسين تنظيم وإدارة التنمية الحضرية والموارد الطبيعية والتراث الثقافي، من خلال إجراء تقييم وطني للبنية التحتية بالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية، وإعادة تأهيل موقع التراث الثقافي، وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمياه للأغراض المنزلية والصرف الصحي لأكثر من 150,000 شخص. وحتى الآن، وصلت مستويات التمويل لإطار عمل الأمم المتحدة إلى 553 مليون دولار، من أصل 2,15 مليار دولار اللازمة خلال الفترة 2014-2016. وتشمل هذه الاحتياجات المعدلة التدخلات التي سبق عرضها في إطار خطة الأمم المتحدة لدعم التحول في قطاع غزة.

## الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية

22. انكمش النشاط الاقتصادي في عام 2014 لأول مرة منذ عام 2006، وذلك يعود بدرجة كبيرة إلى اضطراب الوضع السياسي في النصف الثاني من عام 2014. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2014 بحوالي 1%， وهو أول انكمash له منذ عام 2006، فقد شهد النصف الثاني من عام 2014 تراجع الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنحو 15% رافقه تباطؤ في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية.<sup>4</sup> وفي الرابع من عام 2014، شهدت معدلات البطالة بعض الارتفاع بعد انتهاء القتال في غزة والعنف المتتصاعد في الضفة الغربية، حيث انخفضت البطالة في قطاع غزة من 47.4% في الرابع الثالث إلى 42.8%， بينما انخفضت في الضفة الغربية من 19.2% إلى 17.4%.<sup>5</sup> ولا تزال البطالة في صفوف الشباب هي الأعلى مستوى، إذ تبلغ 45.6% في جميع فلسطين.<sup>6</sup> وحتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم عمل، فإن الدخول منخفضة وغير مستقرة: 23.5% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور (1450 شيكل)، كما أن 51.9% من الموظفين يعلمون بدون عقود.<sup>7</sup>

23. تسببت القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بإلحاق الضرر بمجمل الاقتصاد الفلسطيني. وكما جرت الإشارة في تقارير سابقة قدمت إلى لجنة الارتباط الخاصة، فإن المنطقة (ج) غنية بالموارد الطبيعية، لكن الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تجلبها هذه الموارد يجري خنقها من خلال نظام معقد من القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المنطقة وتنميتها. لذا فإن رفع هذه القيود الإسرائيلية من شأنه أن يحسن بشكل كبير آفاق النمو المستدام، وسيؤدي على الأرجح إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. أما التحقيق الكامل للإمكانات الاقتصادية للمنطقة (ج) فيتطلب ما يلي: أولاً، قيام السلطات الإسرائيلية برفع القيود المفروضة على الحركة والوصول لأنها تعيق تصدير المنتجات الفلسطينية، وتقييد وصول السياح والمستثمرين إلى هذه المنطقة. ثانياً، شروع السلطات الفلسطينية في إصلاحات إدارية تتيح للمستثمرين المحتملين تسجيل الأعمال، وإنفاذ العقود، والحصول على التمويل بسهولة أكبر.<sup>8</sup> وفي هذا السياق يقدر البنك الدولي أنه إذا تم رفع القيود المفروضة على المنطقة (ج)، يمكن أن تصل الفوائد المباشرة وغير المباشرة لذلك مجتمعة إلى 3.4 مليار دولار (أي 35% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011)، وهذا بدوره سيجلب عائدات ضريبية إضافية لحكومة

<sup>4</sup> صندوق النقد الدولي (2015)، بيان صادر في ختام بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بيان صحفي رقم 24/15، 29 كانون الثاني.

<sup>5</sup> باستخدام معايير منظمة العمل الدولية. انظر الجهاز المركزي للإحصاء (2015)، مسح القوى العاملة، دوره (تشرين الأول- كانون الأول، 2014)، الرابع الربع 2014: تقرير صحفى لنتائج مسح القوى العاملة، 12 شباط.

<sup>6</sup> الجهاز المركزي للإحصاء (2015)، مسح القوى العاملة، دورة (تموز- أيلول، 2014)، الربع الثالث 2014: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، 12 شباط.

<sup>7</sup> الجهاز المركزي للإحصاء (2015)، مسح القوى العاملة، دورة (تموز-أيلول، 2014)، الرابع الثالث 2014: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، 12 شباط.

<sup>8</sup> انظر البنك الدولي (2014) "المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، 2 تموز.

التوافق بقيمة 800 مليون دولار سنوياً. ويأتي الجزء الأكبر من هذه الإيرادات من الزراعة واستغلال معادن البحر الميت.<sup>9</sup>

24. تتسع الفجوة الاقتصادية بين قطاع غزة والضفة الغربية ، ويرجع ذلك أساساً إلى تأثير القيود الحالية المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة. على مدى سنوات عديدة كانت معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى باستمرار مما هي عليه في الضفة الغربية، ولكن نظراً لتدور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، شهدت هذه الفجوة اتساعاً في السنوات الثلاث الماضية. فقد ارتفعت معدلات البطالة في غزة تدريجياً من 32.2% في الربع الرابع من عام 2012 إلى 42.8% في الربع الرابع من عام 2014، في حين أن نسبة البطالة في الضفة الغربية خلال هذه الفترة هبطت بشكل طفيف من 18.3% في الربع الرابع من عام 2012 إلى 17.4% في الربع الرابع من عام 2014.<sup>10</sup> كما أن أجور العاملين في قطاع غزة بقيت أقل بكثير من أجور نظرائهم في الضفة الغربية، وكان متوسط الأجر اليومي أقل وعدد العاملين في القطاع الخاص الذين يتلقون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور أكثر بكثير.<sup>11</sup> بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الأسعار في عام 2014 بوتيرة أكبر في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، ما يعني أن الأجور في قطاع غزة يجب أن ترتفع بسرعة أكبر للمحافظة على ثبات مستويات المعيشة.<sup>12</sup> ويعكس هذا التناول المتزايد استمرار الانقسام المادي والسياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولكنه يسهم أيضاً في عدم الاستقرار، وسوف يعرقل على المدى الطويل جهود بناء الدولة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

25. لا يزال الوضع الاقتصادي المتردي سبباً في ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. تشير آخر التقديرات إلى أن عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو من هم عرضة لانعدام الأمن الغذائي في فلسطين يصل إلى 1.6 مليون نسمة.<sup>13</sup> ورغم سخاء المجتمع الدولي على

<sup>9</sup> تشمل القطاعات التي قام البنك الدولي بدراستها: الزراعة، استغلال معادن البحر الميت، استخراج حجارة البناء، البناء، السياحة، الاتصالات، مستحضرات التجميل. انظر البنك الدولي (2014؟)، "المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، 2 تموز.

<sup>10</sup> الجهاز المركزي للإحصاء (2015)، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول - كانون الأول، 2014)، الربع الرابع 2014: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، 12 شباط.

<sup>11</sup> في عام 2013 بلغ متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة 64.4 شيكل وفي الضفة الغربية 90.2 شيكل، وكان 62.8% من العاملين في القطاع الخاص في غزة يتلقون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، مقارنة بنسبة 2.9% في الضفة الغربية. انظر الجهاز المركزي للإحصاء (2014)، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول - كانون الأول، 2013)، الربع الرابع 2013: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، 12 شباط، والجهاز المركزي للإحصاء (2015c)، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول - كانون الأول، 2014)، الربع الرابع 2014: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، 12 شباط.

<sup>12</sup> في عام 2014، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في غزة بواقع 2.85% مقارنة مع 1.2% في الضفة الغربية. انظر الجهاز المركزي للإحصاء (2015)، الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2014، 14 كانون الثاني.

<sup>13</sup> وفقاً لخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015، "إن انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة يرجع أساساً لغياب القدرة الاقتصادية اللازمة للحصول على الغذاء، الناجمة عن عدم كفاية وعدم استقرار الموارد المالية، وليس سببه نقص المواد الغذائية المتوفرة في الأسواق". انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (2015)، خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015: الأرض الفلسطينية المحتلة، 12 شباط.

مدى فتره طويلة في تقديم المساعدات الإنسانية والإنسانية، إلا أن الظروف الاجتماعية-الاقتصادية المتدهورة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، إنما تعني ببساطة أن 73% من السكان في قطاع غزة و 21% في الضفة الغربية لا يستطيعون شراء ما يكفي من الغذاء.<sup>14</sup> ومن المرجح أن نسبة الذين تم تقييمهم في عام 2012 على أنهم "عرضة لأنعدام الأمن الغذائي" قد أصبحوا الآن "يعانون من انعدام الأمن الغذائي" بسبب القتال الذي اندلع في غزة عام 2014 أو بسبب عوامل أخرى. وتعتبر معالجة العوامل التي تكمن وراء إعاقة النمو الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية من أجل زيادة القدرة الاقتصادية لملايين الفلسطينيين ليتمكنوا من الحصول على الغذاء، والحد من اعتمادهم على المساعدات، وتمكينهم من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

26. يعتبر استمرار الدعم المالي من الجهات المانحة الدولية ضرورياً لمعالجة الوضع الاجتماعي-الاقتصادي. مع ذلك، يجب أن يقترن هذا الدعم بالعمل على تذليل العقبات السياسية الكامنة وراء إعاقة التنمية. ففي ظل غياب أي تحسن ملموس في الوضع السياسي على الأرض، لن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي. وبما أنه من المرجح أن تسود الظروف الحالية على الأقل في المدى المتوسط، فسوف تستمر الحاجة إلى الدعم من الجهات المانحة الدولية.

27. إن التمويل على مدى سنوات لبرامج المساعدات الإنسانية والإنسانية التي تنفذها الأمم المتحدة وشركاؤها أمر حاسم لمعالجة الآثار الاجتماعية-الاقتصادية المتدهورة الوضع السياسي. في عام 2014، قدم المجتمع الدولي 499 مليون دولار (54%) من المبلغ المطلوب للمساعدات الإنسانية في فلسطين وبالبالغ 929 مليون دولار، وذلك من خلال خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2014. وقد تم رفع موازنة هذه الخطة من 390 مليون دولار إلى 929 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الناشئة عن القتال الذي اندلع في غزة في شهرى تموز وآب. وحتى اليوم عام 2015، تم تقديم 203 مليون دولار، ما يخلف عجزاً قيمته 502 مليون دولار.

## الوضع على الأرض

### نظرة عامة على الضفة الغربية

<sup>14</sup> أحدث تقييم شامل للأمن الغذائي تم نشره عام 2013 – انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، "مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي: الضفة الغربية وقطاع غزة 2012"

28. استمر الوضع السياسي والأمني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بالتدور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمنذ تشرين الأول 2014، قتل الجيش الإسرائيلي 12 وأصاب 2016 فلسطينياً في الضفة الغربية، غالبيتهم في مظاهرات ضد السياسات الإسرائيلية، جرت بشكل دوري أو في مناسبات معينة وأسفرت عن اشتباكات بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين. وفي 10 كانون الأول 2014، توفي الوزير الفلسطيني زياد أبو عين إثر مهاجمة أحد الجنود الإسرائيليين له خلال تظاهرة بالقرب من قرية ترسعياً أسفرت عن مواجهة مع الجيش. وقد أعربت الأمم المتحدة عن تعازيها لوفاة الوزير وحثت الحكومة الإسرائيلية على إجراء تحقيق كامل في الحادثة. وخلال الأشهر الأربع الأولى من عام 2015، لاحظت الأمم المتحدة زيادة في عمليات التفتيش والاعتقال التي شنها الجيش في الضفة الغربية - بمعدل 86 عملية في الأسبوع في عام 2015، مقارنة بمعدل 75 في عام 2014.<sup>15</sup> وتشير التقديرات إلى أن 108 فلسطينيين أصيبوا واعتقل 3260 في هذه العمليات. من ناحية أخرى، قتل 10 إسرائيليين على أيدي فلسطينيين، نصفهم في الضفة الغربية والنصف الآخر في القدس الغربية، كما أصيب 127 على الأقل، غالبيتهم العظمى أصيبوا بجراح إثر تعرضهم للرشق بالحجارة أو الزجاجات الحارقة أثناء سفرهم في الضفة الغربية. من جانبها واصلت قوات الأمن الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهودها في الحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية، وقد شمل ذلك اعتقال عشرات الناشطين المشتبه بهم قبيل الانتخابات الإسرائيلية في آذار.

29. سُجل ارتفاع حاد في عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين أصيبوا على أيدي الجيش الإسرائيلي. في عام 2014، كان هناك ارتفاع بنسبة 139% في عدد اللاجئين الذين أصيبوا بالرصاص الحي الذي أطلقه الجيش الإسرائيلي داخل مخيمات اللاجئين وبالقرب منها، مقارنة بعام 2013 (122إصابة في 2014، و 51 في 2013). كما ارتفع عدد المخيمات التي كانت مسرحاً لهذه الحوادث من 11 مخيماً في عام 2013 إلى 16 في عام 2014 من مجموع مخيمات الضفة الغربية البالغ 19. وفي عام 2014، كانت 12 من بين 21 حالة وفاة في صفوف اللاجئين في الضفة الغربية، ناتجة عن إطلاق أعييرة حية داخل وقرب مخيمات اللاجئين. كذلك قفز العدد الإجمالي لللاجئين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية وغير الحية في المخيمات من 38 عام 2012 إلى 778 عام 2014. وحتى هذه اللحظة من عام 2015، قتل اثنان وجرح 77 من اللاجئين في حوادث مماثلة في الضفة الغربية.

30. تعتبر الأمم المتحدة جميع النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالفة للقانون الدولي، وترى أن على حكومة إسرائيل أن تقوم فوراً بتجميد كل مثل هذه الخطط وإلغاء نشاطها الاستيطاني. كما أن استمرار التوسيع الاستيطاني يؤدي إلى تآكل ثقة

<sup>15</sup> مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، التقرير الأسيوي لحماية المدنيين: 21-27 نيسان 2015

**الفلسطينيين والمجتمع الدولي، في نوايا الحكومة الإسرائيلية إزاء مفاوضات السلام وحل الدولتين.**

31. شهد عام 2014 أكبر عدد من المناقصات التي طرحت للبناء الاستيطاني في القدس الشرقية وبقى مناطق الضفة الغربية منذ عشر سنوات، وهناك مخاوف متزايدة حيال ما يبذل من جهود لإجراء تغييرات تشريعية تسمح بالتمدد الاستيطاني على نطاق واسع. صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلسلة من الإعلانات المتعلقة بتقدم عملية التخطيط لبناء وحدات سكنية في مستوطنات في القدس الشرقية. منها مثلاً ما صدر في تشرين الأول ويتعلق ببناء حوالي 1000 وحدة سكنية في مستوطنتي هار حوماه و رامات شلومو، إضافة إلى القرار الذي اتخذ في نهاية أيلول بتسريع عملية بناء حوالي 2600 وحدة سكنية في جفعت هماتوس. لقد شهد عام 2014، وفقاً لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية غير الحكومية، العدد الأكبر من المناقصات التي طرحت للبناء الاستيطاني منذ عشر سنوات، علماً بأن 68% من مشاريع البناء الجديدة كانت خارج الكتل الاستيطانية الملاصقة للخط الأخضر. وتتابع الأمم المتحدة بقلق بالغ جهود الحكومة الإسرائيلية المتواصلة لتغيير الوضع القانوني للبؤر الاستيطانية، وبالتالي إزالة بعض العقبات التي تعوق توسيعها: وفقاً لحركة السلام الآن، تم في عهد حكومات نتنياهو "إضفاء الطابع القانوني" على 20 بؤرة استيطانية. من جهة أخرى تشعر الأمم المتحدة بالارتياح إزاء قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في 25 كانون الأول، إخلاء وهدم إحدى البؤر الاستيطانية الكبيرة المسماة "عمونا" في غضون سنتين، وتنطلع إلى التنفيذ السريع لهذا القرار. بالإضافة إلى ذلك، أحبطت الأمم المتحدة علماً بتصریحات وأفعال العديد من الساسة الإسرائيليين التي تهدف إلى الحصول على موافقة الدولة الرسمية، على تقرير إدموند ليفي بعنوان "تقرير عن الوضع القانوني للبناء في يهودا والسامرة" الصادر عام 2012 والذي من شأنه أن يغير بشكل كبير الإطار القانوني الذي تطبقه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يفتح الباب أمام التمدد الاستيطاني الواسع.

32. لا يزال التوسيع الاستيطاني يترك عواقب إنسانية مباشرة على التجمعات الفلسطينية. فكما هو مبين في التقرير الأخير المقدم للجنة الارتباط الخاصة، أعلنت السلطات الإسرائيلية في آب 2014 عن 4000 دونم من الأراضي الواقعة غربي بيت لحم بأنها "أراضي دولة". ومنذ ذلك الحين، يواجه سكان قرية وادي فوكين، التي أعلن أكثر من نصف أراضيها (1500 دونم) "أراضي دولة"، تحديات جمة في استدامة سبل عيشهم التقليدية القائمة على الزراعة ورعاية الماشي. كما لحق ضرر مماثل بسكان القرى القريبة وهي الجبعية ونحالين، وبدرجة أقل، صوريف وحوسان. فقد أصبحت هذه القرى الآن، حالها حال جميع المدن الفلسطينية الرئيسة، عاجزة عن التوسيع لتلبية احتياجاتها المتزايدة. كما أنها لا تزال معرضة للمضايقات من المستوطنين الإسرائيليين الذين يستخدمون أراضيها الخاصة، بما في ذلك الينابيع، لأغراض الترفية تحت حماية الجيش الإسرائيلي،

ناهيك عن اتخاذها ميدانا للتدريبات العسكرية الإسرائيلية. وبشكل عام، انخفضت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بنسبة 25% مقارنة بالأشهر الستة السابقة (128 حادث مقابل 171 حادث).

33. إن لجوء الحكومة الإسرائيلية من جديد، بعد عقد من الزمن، لسياسة العقاب من خلال هدم المنازل أمر يبعث على القلق. ففي الفترة من 1 حزيران إلى 30 تشرين الثاني 2014، هدمت السلطات الإسرائيلية أو أغلقت خمسة منازل وشردت 34 فلسطينيا، بينهم 16 طفلا، علما بأن هذه السياسة تم تعليقها بشكل فعال في 2005. وكما سبق وأشارت الأمم المتحدة، تعتبر عمليات الهمم العقابية شكلا من أشكال العقاب الجماعي الذي يعاقب الناس على أفعال لم يرتكبوها. لذا فإنها تخالف القانون الدولي وتضع الوضع الهش أصلا في مهب الريح.

### الضفة الغربية - الحركة والوصول إلى الأماكن

34. رغم انخفاض وتيرة النشاط في بناء الجدار إلى مستويات دنيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن تلك الأجزاء التي تم إكمالها ترك آثارا وخيمة على الفلسطينيين وعلى إمكانية قيام دولة فلسطينية. حتى نهاية كانون الأول 2014، تم إنجاز 456 كم (64.2%) من الجدار وكانت 7.8% (55.1 كم) قيد الإنماء.<sup>16</sup> ويشكل الجدار ونظام التصاريف والبوابات المرتبط به العقبة أمام حرية تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. وقد أصابت الضرر الشديد 150 تجمعا فلسطينيا لأن لها أراض واقعة في المناطق المحصورة بين الجدار والخط الأخضر.<sup>17</sup> ووفقا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام 2004، فإن ذلك المقطع من الجدار الذي يتوجّل داخل الضفة الغربية (يشكل حاليا حوالي 85% غير قانوني ويجب إزالته).

35. كان هناك بعض التخفيف للقيود المفروضة على الحركة من الضفة الغربية باتجاه إسرائيل. في 17 آذار 2015 أعلن منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية أن الرجال الفلسطينيين فوق سن 55 والنساء فوق سن 50 لن يحتاجوا إلى تصاريح لدخول إسرائيل، كما تم خفض الحد الأدنى لسن من يحق له الحصول على تصريح عمل من 24 إلى 22. يأتي ذلك على خلفية البيانات التي نشرها بنك إسرائيل والتي بيّنت أن عدد الفلسطينيين من الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل قد تضاعف خلال السنوات الأربع الماضية، حيث بلغ حوالي 92,000 في عام 2014، منهم

<sup>16</sup> مصدر هذه الأرقام هو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

<sup>17</sup> يحتاج معظم المزارعين الفلسطينيين إلى تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم الزراعية في هذه المنطقة التي أعلنت "منطقة مغلقة". وبالنسبة لأولئك الذين يمنعون تراخيص، فيتم توجيههم للدخول إلى "المنطقة المغلقة" عبر حوالي 85 بوابة مخصصة للدخول للأغراض الزراعية. ومن بين هذه البوابات هناك تسعة فقط تفتح بشكل يومي، و 13 تفتح ليوم أو أيام في الأسبوع خلال موسم الزيتون. أما غالبية البوابات (63) فتفتح فقط خلال موسم الزيتون.

59,000 يحملون تصاريح عمل. مع ذلك، فإن العقبة الأساسية تتمثل في نظام الحواجز الإدارية والمادية (هناك حالياً 490 حاجز مادي منفصل) المنتشرة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الذي ما زال يعيق حرية حركة الفلسطينيين، ما يؤثر على كامل حقوقهم المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

### الضفة الغربية – المنطقة (ج)

36. **للمدينة (ج) أهمية جوهرية في تحقيق التواصل الجغرافي للضفة الغربية، وفي قدرة فلسطين واقتصادها على البقاء.** وهذه المنطقة تحظى بأهمية أساسية فيما يتعلق بتوسيع البنية التحتية العامة، مثل شبكات المواصلات والمياه والكهرباء، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومكتبات الفنادق، وتنمية القطاع الخاص، واحتياجات التنمية للتجمعات المحلية في المناطقين (أ) و(ب). ورغم حدوث بعض التقدم، لا تزال إمكانات هذه المنطقة غير مستغلة إلى حد كبير نظراً لسيطرة السلطات الإسرائيلية الإدارية والأمنية عليها حالياً، بما في ذلك القيود المعقدة المتعلقة بالتخطيط وتقسيم الأراضي التي تفرضها هذه السلطات، ناهيك عن ما يتصل بذلك من توسيع استيطاني.

37. لا تزال عملية المصادقة على المخططات الهيكلية في المنطقة (ج) بطيئة، مما يعيق التنمية ويعرض المنازل ومنشآت البنية التحتية وحتى الأنشطة الزراعية المتواضعة لخطر الهدم. فحتى الآن لم تصادر الإدارة المدنية الإسرائيلية إلا على ثلاثة مخططات هيكلية، مستندة إلى احتياجات أربع تجمعات محلية من أصل ما مجموعه 99 مخططاً هيكلياً تغطي 113 تجمعاً (بعضها قدم في عام 2010). أما التجمعات المتبقية فهي في حالة يائسة، لأنها عاجزة عن تلبية احتياجاتها الملحة للسكن والخدمات دون التعرض لخطر الهدم أو التهجير أو غير ذلك من إجراءات السلطات الإسرائيلية.<sup>18</sup> وفي غياب مخططات هيكلية معتمدة، وفي سياق ما وصفه الأمين العام بأنه "سياسات وقوانين ومارسات التخطيط التمييزية وغير المشروعة"،<sup>19</sup> يضطر الكثير من السكان في المنطقة (ج) إلى بناء منازل جديدة أو توسيع المنازل القائمة، أو غيرها من الأبنية دون تراخيص، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطرة عالية بأن تقوم السلطات الإسرائيلية بهدمها. لذا من الضروري وجود تخطيط حضري وإقليمي يتسم بالفعالية والكافأة إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تتحقق.

<sup>18</sup> مصدر هذه الأرقام هو مؤتمر الأمم المتحدة. خلصت بعثة المجلس الاستشاري الدولي International Advisory Board إلى أن معايير التخطيط التي تستخدمها التجمعات الفلسطينية سليمة من الناحية الفنية. (انظر: المجلس الاستشاري الدولي (2015)، "Spatial Planning in Area C of the Israeli occupied West Bank of the Palestinian territory" الرابط التالي: <http://unhabitat.org/spatial-planning-in-area-c-of-the-israeli-occupied-west-bank-of-the-palestinian-territory/>)

<sup>19</sup> الأمين العام للأمم المتحدة (2014)، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، A/HRC/25/38، 24 شباط الفقرة .53

38. رغم حدوث انخفاض طفيف في عدد المباني التي تم هدمها في عام 2014 (601)، مقابل 663 في عام 2013، إلا أن عدد المهجريين نتيجة لذلك شهد زيادة بنسبة 20% (969)، مقابل 805 في عام 2013.<sup>20</sup> وحتى هذه اللحظة من عام 2015، تم هدم 207 مبني، ما ألحق الضرر بـ 781 شخصاً، 252 منهم تم تشريدهم (بينهم 140 طفل).<sup>21</sup> كما تواصل أيضاً استهداف المساعدات الإنسانية المملوكة من الجهات المانحة، فقد تعرضت أيضاً 60 منشأة للهدم أو التفكيك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.<sup>22</sup> وتعتبر موافقة الإدارة المدنية مؤخراً على المخطط الرئيس لوادي النيص في بيت لحم تطوراً إيجابياً: فهو يمهد الطريق للتخطيط على المستوى المحلي ولبناء المساكن والبنية التحتية الأساسية اللازمة لهذا التجمع المحلي الفلسطيني. ومع ذلك، فإن حكومة إسرائيل مدعاة للإسراع في إقرار المخططات الهيكيلية العالقة والبالغة 96 مخططاً، مما يتاح المجال لعمليات التخطيط التي يقودها المجتمع المحلي، التي تعتبر ضرورية للنمو الديموغرافي والاقتصادي لهذه التجمعات، ولوقف عمليات هدم منازل الفلسطينيين وغيرها من المنشآت التي بنيت بدون تراخيص، ريثما يتم اعتماد وتنفيذ مخططات هيكيلية مناسبة.

39. تواصل الأمم المتحدة دعمها للسلطات المحلية الفلسطينية في تطوير البنية التحتية الاجتماعية الملائمة في المنطقة (ج)، لكن هذا البرنامج يواجه تحديات بسبب بطء وتيرة المواقف الإسرائيلية. على سبيل المثال، تواصل الأمم المتحدة دعمها بناء وتوسيع 15 مدرسة ومركزاً صحياً في المنطقة (ج) بتكلفة تبلغ 5 ملايين دولار، وكما ذكر سابقاً، كانت هناك حزمة من المشاريع الزراعية تقدر قيمتها بحوالي 5 ملايين دولار وكانت الأمم المتحدة ستنفذها بدعم مالي من الحكومتين البريطانية والهولندية، لكنها لم تحظ بالموافقة ضمن الحدود الزمنية المتفق عليها، ونتيجة لذلك، تم الآن سحب جزء من تمويل هذه المشاريع.<sup>23</sup>

40. إن وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة (ج) أمر أساسي لتلبية احتياجات التنمية للمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية ولتسهيل استثمارات القطاع الخاص الفلسطيني والنمو الاقتصادي العام. تسبب قيود التخطيط الإسرائيلي في المنطقة (ج) في عرقلة استثمارات القطاع الخاص الفلسطيني، كما يبدو جلياً في حالة مشروع "روابي" الإسکاني. فلا يزال تنفيذ هذا المشروع الإسکاني الواقع في المنطقة (أ) والممول من القطاع الخاص بمبلغ 850 مليون دولار متعرضاً جراء عدم ربطه بمصادر المياه عبر المنطقة (ج) بسبب القيود الإسرائيلية. يذكر أن السلطات الإسرائيلية وافقت مؤخراً على إنشاء خط مياه مؤقت يبدأ من قرية أم صفا ويصل إلى مدينة

<sup>20</sup> مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2014، آذار.

<sup>21</sup> مصدر هذه الأرقام هو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتشير إلى ما كان عليه الوضع في 30 نيسان 2015،

<sup>22</sup> مصدر هذه الأرقام هو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتشير إلى ما كان عليه الوضع في 27 نيسان 2015. وقد شملت المنشآت 19 مسكنًا، و 17 حظيرة للماشية، و 13 مراحيض وخزان جمع.

<sup>23</sup> أدى عدم الالتزام بالجدول الزمني المحدد (4-6 أشهر) إلى قيام الحكومة البريطانية/ الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) بإعادة توجيه الأموال إلى بلد آخر.

روابي عبر المنطقة (ج)، ما أتاح للمجموعة الأولى من السكان الجدد الانتقال للسكن في المدينة. مع ذلك، فإن حكومة إسرائيل مدعوة للموافقة على إنشاء خط للمياه يغذى المدينة على المدى الطويل، وذلك لإتاحة المجال أمام تطويرها بالكامل في أقرب وقت حال الحصول على الموافقة.<sup>24</sup> وبالمثل، فإن السلطات الإسرائيلية مدعوة لتمكين السلطات المحلية من المضي قدماً، في بناء محطة لإعادة تدوير النفايات الصلبة في دير شرف غرب نابلس، والتي، في حال إنشائها، ستجلب فوائد اقتصادية وبينية هامة، بما في ذلك إنتاج الطاقة وخلق فرص العمل لعموم شمال الضفة الغربية.<sup>25</sup>

41. لا يزال القلق يساور الأمم المتحدة إزاء الخطوات المتخذة مؤخراً لترحيل التجمعات البدوية القاطنة بالقرب من منطقة أبو النوار في منطقة "إي 1" ذات الحساسية السياسية في الضفة الغربية والتي قد تكون مرتبطة بمزيد من البناء الاستيطاني. فهناك نحو 7000 من البدو والرعاة (70% منهم لاجئون) من سكان المنطقة (ج) معرضون لخطر شديد بفعل مخططات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى "نقلهم" إلى ثلاثة مواقع كبيرة.<sup>26</sup> ففي كانون الأول 2014 انتهت الفترة التي خصصتها الإداراة المدنية لتقديم الاعتراضات على المخططات الهيكيلية الخاصة بإنشاء الموقع الرئيس، وهو النويعة، وأصبحت المخططات الآن بانتظار الموافقة النهائية. بيد أنه لم يجر التشاور على نحو كاف حول هذه المخططات مع التجمعات المستهدفة التي تعارضها. وفي منتصف آذار 2015 أكدت تقارير إعلامية أن الإداراة المدنية كلفت عميلاً مقاعداً من الجيش الإسرائيلي ببذل جهود للتوصل إلى حل وسط بين التجمعات البدوية والحكومة الإسرائيلية. من ناحيته أشار الأمين العام إلى أن تنفيذ هذه المخططات المقترحة، قد يرقى إلى درجة النقل القسري الفردي والجماعي وإلى الإخلاء القسري، المحظوظين بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.<sup>27</sup>

## الضفة الغربية – القدس الشرقية

<sup>24</sup> سيرربط خط المياه الذي يدور الحديث عنه مصدر المياه الرئيس بالقرب من قرية عابود بخزان المياه الذي شُيد حديثاً ليوفر لروابي مصدراً دائماً للمياه. روابي بيتي / نشرة شتاء 2014.

<sup>25</sup> اقترحت بلدية نابلس إنشاء المشروع على أراضٍ تمتلكها في المنطقة (ج). ويتضمن هذا المشروع: 1) إنشاء محطة لاستقبال وفرز النفايات الصلبة، 2) تركيب نظام هضم لاهوائي anaerobic digester للمركيات العضوية بهدف إنتاج الغاز وفي نهاية المطاف توليد الطاقة. وعند تفويذه يتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى إطالة دورة حياة مكب النفايات في جنين ست سنوات إضافية. وسوف تنتج هذه المحطة 3 ميجاوات في الساعة من الكهرباء، و 20 طن متري في اليوم من الورق/البلاستيك و 30 طن متري في اليوم من السماد العضوي (الكومبوست). وسيوفر المشروع حوالي 150 فرصة عمل جديدة وسيقلل من إنتاج الغازات السامة.

<sup>26</sup> هذا الرقم مستمد من المعلومات المتعلقة بالتجمعات المستهدفة بمخططات الحكومة الإسرائيلية التي قدمها منسق نشاطات الحكومة إلى لجنة فرعية للكنيست في نيسان 2014.

<sup>27</sup> الأمين العام للأمم المتحدة (2012)، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، A/67/372، 14 أيلول، الفقرة 37. والأمين العام للأمم المتحدة (2014؟)، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، 25 آب 2014، A/69/348، الفقرة 16.

42. استمر الوضع في القدس الشرقية المحتلة بالتدور، ما يكشف عن مدى الإحباط الذي يستبد بالسكان الفلسطينيين بعد حوالي 50 عاماً من الاحتلال، وما يؤكد لزوم إحياء مشاركة المجتمع الدولي. فقد حدثت بشكل شبه يومي تظاهرات واشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في مختلف أنحاء محافظة القدس على مدار شهري تشرين الأول وتشرين الثاني – وقد نشب معظمها بسبب التطورات المتعلقة بالوصول إلى الحرم الشريف/ جبل الهيكل، لا سيما بعد إغلاق استمر يوماً واحداً للموقع في 31 تشرين الأول (وذلك للمرة الأولى منذ عام 2000).<sup>28</sup> ثم بدأت التوترات بالهدوء بعد عقد اجتماعات منفصلة في عمان في تشرين الثاني بين الرئيس عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مع العاهل الأردني الملك عبد الله، ووزير الخارجية الأمريكية كيري، خرجت بتحديد تدابير لبناء الثقة وبالترامات صارمة بالحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. وفي تشرين الثاني وحده، أصيب 800 فلسطيني في مظاهرات وشتباكات مع القوات الإسرائيلية تتعلق بهذه المسألة.<sup>30</sup> كما سُجلت أيضاً زيادة في عمليات التفتيش والاعتقال التي شنتها القوات الإسرائيلية في القدس، والتي أسفرت عن اعتقال 1305 وإصابة 880 خلال الفترة من تشرين الأول 2014 إلى آذار 2015. كما تسببت سلسلة من الهجمات التي شنها الفلسطينيون على مواقف للحافلات والقطارات الإسرائيلية في مقتل [ثلاثة] إسرائيليين، وإيقاع عدد كبير من الإصابات. من ناحية أخرى، ترحب الأمم المتحدة بمنح 200 فلسطيني من قطاع غزة تصاريح سفر إلى القدس للوصول إلى الحرم الشريف أيام الجمعة.<sup>31</sup> ومن المأمول أن تكون هذه الخطوة فاتحة للمزيد من التخفيف للقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل.

43. إن تزايد الطابع الديني للعنف في القدس وأجزاء من الضفة الغربية أمر يثير القلق بشكل خاص. وفي سياق تزايد التوترات في القدس الشرقية، سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من الهجمات التي استهدفت أماكن للعبادة وموقع دينية أخرى. وفي أخطر حادث من هذا النوع، قتل فلسطينيان في 18 تشرين الثاني خمسة إسرائيليين وجرحاً عدة أشخاص آخرين في كنيس في القدس الغربية، قبل أن يقتلا برصاص الشرطة الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، في 14 تشرين الأول، تعرض مسجد لحرق متعمد في قرية عربا. وفي 29 تشرين الثاني، تم إضرام النار في مدرسة يهودية عربية وتخربيها وكتابة عبارات معادية للعرب. وفي 24 شباط، كانت مقبرة يهودية في القدس الشرقية هدفاً لهجوم متعمد. وفي هجومين منفصلين في 25 شباط، أضرمت النار في كنيسة أرثوذكسية يونانية في القدس

<sup>28</sup> في الأشهر الأخيرة، ازدادت وتيرة دخول الجماعات الدينية والقومية الإسرائيلية التي تنتمي إلى اليمين المتطرف إلى الموقع. انظر الأمين العام للأمم المتحدة (2015)، *Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem*: تقرير الأمين العام، A/HRC/28/45، 5 آذار.

<sup>29</sup> أفاد بأن الأمر بإغلاق الموقع أمام جميع الزوار جاء في سياق محاولة، قيل أنها من جانب فلسطيني، لقتل ناشط يهودي يمني في القدس في 29 تشرين الأول وما تبع ذلك من عملية للشرطة لإلقاء القبض على المشتبه به انتهت بقتله على يد القوات الإسرائيلية.

<sup>30</sup> مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، *حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2014*، آذار.

<sup>31</sup> وفقاً لمنسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية تم حتى الآن إصدار ما مجموعه 4000 تصريح من هذا النوع.

الشرقية وفي مسجد في بيت لحم.<sup>32</sup> وفي 6 آذار تم تدنيس المقبرة اليهودية في جبل الزيتون. من ناحيته، دان الأمين العام بشكل قاطع الاعتداءات على المواقع الدينية وأماكن العبادة.<sup>33</sup>

44. على خلفية تصاعد التوتر وتزايد العنف، لا يزال السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة البالغ عددهم حوالي 300,000 يواجهون عقبات طال أمدها في الحصول على السكن. فالقيود المفروضة منذ زمن طويل تجعل من المستحيل تقريباً بالنسبة لكثير من الفلسطينيين في القدس الشرقية الحصول على تراخيص بناء، ما يضطرهم للبناء أو توسيع بيوتهم دون ترخيص والتعرض لخطر الهدم والتشريد. في هذا السياق، هدمت السلطات الإسرائيلية ما بين مطلع تشرين الأول 2014 ونهاية آذار 2015 ما مجموعه 73 مبني، ما أدى إلى تضرر 347 شخصاً، منهم 161 طفل. ويمثل هذا زيادة بثلاثة أضعاف مقارنة بالأشهر الستة السابقة (هدم 22 مبني، وتضرر 101 شخصاً، بينهم 48 طفل). إزاء هذا الوضع، فإن السلطات الإسرائيلية مدعوة لضمان أن يكون التخطيط في القدس الشرقية تشاركياً، يأخذ بالاعتبار التام النمو الطبيعي والاحتياجات التنموية لسكان المدينة.

45. لا تزال هناك أيضاً صعوبات في الوصول إلى المرافق الصحية في المدينة. ففي عام 2014، قدم 230,712 فلسطينياً من بقية مناطق الضفة الغربية طلبات من خلال مكاتب التنسيق والارتباط الفلسطيني للحصول على تصاريح الدخول إلى القدس لدواعي صحية. تمت الموافقة على 77.36% منها، في حين كان مصير 22.63% منها الرفض أو عدم الرد، ما يعني فعلياً أن 52,210 شخصاً لم يتمكنوا من السفر لتلقي الرعاية الصحية التي كانوا يحتاجونها.<sup>34</sup> كما يحتاج الموظفون والمرضى في مستشفيات القدس الشرقية إلى تصاريح طويلة الأجل لإتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية على نحو ملائم. مع ذلك، في عام 2014، لم يحصل 30 موظفاً طبياً تقدموا بطلبات إلا على تصاريح لثلاثة أشهر فقط، فيما تم رفض ثمانية. وبوصف مستشفيات القدس الشرقية تشكل أيضاً مراكز تعليمية في المجال الطبي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المرافق تمثل عائقاً رئيساً لعملية التعليم.<sup>35</sup> يذكر أن السلطات الإسرائيلية

<sup>32</sup> مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، التقرير الأسووي لحماية المدنيين: 24 شباط - 2 آذار 2015.

<sup>33</sup> الأمم المتحدة (2014)، Read-out of Secretary-General's telephone calls with H.E. Mr. Benjamin Netanyahu, Prime Minister of Israel, and H.E. Mr. Mahmoud Abbas, President of the State of Palestine, 20 شباط.

<sup>34</sup> تقرير محدث لمنظمة الصحة العالمية: حصول المرضى المحالين من الضفة الغربية وقطاع غزة على الرعاية الصحية في عام 2014 (بصدر قريباً).

<sup>35</sup> كشف استطلاع للرأي أجري عام 2014 أن 50% من طلاب كلية الطب في جامعة القدس ومستشفي المقاصد تعرضوا للتأخير أو واجهوا صعوبات في المرور عبر نقاط التفتيش، وحرم سبعة منهم من الحصول على تصاريح. تقرير محدث لمنظمة الصحة العالمية: حصول المرضى المحالين من الضفة الغربية وقطاع غزة على الرعاية الصحية في عام 2014 (بصدر قريباً).

سمحت بدخول 100 من الأطباء وأفراد الطواقم الطبية في مركبات فلسطينية. وحتى الآن تم استخدام 58 من هذه التصاريف.<sup>36</sup>

46. لا تزال مسألة حصول الفلسطينيين على التعليم وجودة هذا التعليم مثار قلق مستمر. في شباط 2011، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية، استجابة لالتماس قدمته جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، بأن نقص الغرف الصافية في ذلك الوقت يشكل "انتهاكاً لحق أطفال القدس الشرقية الدستوري في التعليم"، وحددت مهلة خمس سنوات ل تقوم خلالها بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم بمعالجة هذه المسألة.<sup>37</sup> ووفقاً لمسحها السنوي لعام 2014، قدرت جمعية "غير عيم" بأنه لا يزال مطلوباً توفير ما مجموعه 3055 غرفة صافية جديدة للحد من الاكتظاظ الصفي، وأنه رغم بعض التقدم الذي حققه البلدية، إلا أن وتنيرة البناء ليست ببساطة مواكبة للطلب.<sup>38</sup> وتؤدي قيود التنظيم وغيرها من قيود التخطيط في القدس الشرقية إلى منع البناء الجديد وكذلك توسيع المباني القائمة التي عادةً ما يكون الكثير منها دون المستوى أو غير مناسبة للأغراض التعليمية. من ناحية أخرى تعتبر جهود الحكومة الإسرائيلية لتسريع عملية الموافقة على توسيع المدارس المعترف بها، ولكنها غير رسمية، خطوة طيبة، ولكن بما أن مهلة الخمس سنوات التي حدتها المحكمة العليا تقترب بسرعة من نهايتها، فلا بد من اتخاذ المزيد من الإجراءات لاستيفاء المتطلبات والاحتياجات التعليمية للأطفال في القدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2014 كان هناك زيادة بأربعة أضعاف، مقارنة بعام 2013 في عدد الطلاب المتضررين من الهجمات المرتبطة بالتعليم وغيرها من الحوادث في المدينة (8547 طالب مقابل 1492).<sup>40</sup>

47. كثفت السلطات البلدية ضغطها على المدارس الفلسطينية في المدينة لاستخدام المنهاج الإسرائيلي بدلاً من المنهاج الفلسطيني. ففي كانون الثاني 2015، أبلغ مدير دائرة التعليم في بلدية القدس مدراء المدارس الفلسطينية الحكومية، والمدارس الخاصة المملوكة من الحكومة الإسرائيلية (تشكل حوالي 80% من المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية)، بأنه لن يسمح لهم استخدام الكتب المدرسية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وأن الكتب الوحيدة التي يمكن استخدامها هي التي تقدمها البلدية.<sup>41</sup> يذكر أن الكتب المدرسية التي تصدرها السلطة الفلسطينية، استخدمت في مدارس القدس الشرقية طبقاً

<sup>36</sup> مصدر هذه المعلومات وزارة الدفاع الإسرائيلية، منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية.

<sup>37</sup> غير عيم (2014)، نقص الغرف الصافية في القدس الشرقية: المسح السنوي، آب.

<sup>38</sup> يشمل هذا المجموع: 408 غرفة صافية في المدارس، و 330 غرفة لرياض الأطفال، و 681 غرفة مرفاقها دون المستوى ويجب استبدالها، و 1636 غرفة لاستيعاب الطلاب المسجلين حالياً في المدارس غير الرسمية بسبب نقص القرفة الاستيعابية للمدارس الحكومية.

<sup>39</sup> غير عيم (2014)، نقص الغرف الصافية في القدس الشرقية: المسح السنوي، آب.

<sup>40</sup> في عام 2014، تم توثيق 21 حادثاً متصلة بالتعليم في القدس الشرقية. وتشمل هذه الحوادث عمليات عسكرية إسرائيلية جرت داخل مدارس أو بالقرب منها، واعتداءات جسدية قام بها مستوطرون إسرائيليون ضد طلاب، وكذلك دخول مستوطنين إلى مدارس لتهديد مدير المدرسة، واحتجاز طلاب ومعلمين في طريقهم من وإلى المدرسة، وكذلك تقويت الواي المدرسي على طلاب نتيجة لإغلاق قوات الأمن مناطق بالقرب من مدارس لإجراء تدريبات عسكرية أو عمليات عسكرية، أو بسبب التأثير على نقاط التقنيش.

<sup>41</sup> الائتلاف الأهلي للحقوق الفلسطينية في القدس (2015)، *De-Palestinization of Education in occupied East Jerusalem*.

لاتفاقيات أسلو. وقد خضعت للرقابة لأول مرة في عام 2011، عندما حذفت السلطات الإسرائيلية الأجزاء التي تتناول الجغرافيا والتاريخ والهوية الفلسطينية، والإسلام، والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، والانتفاضة، والقدس بوصفها عاصمة لفلسطين.

## قطاع غزة

48. ما زال وقف إطلاق النار الذي وضع حدا للأعمال العدائية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة في 26 آب 2014 هشا على نحو خطير. فقد انتهك كلا الطرفين وقف إطلاق النار في الأشهر الأخيرة، إذ قامت التنظيمات الفلسطينية المسلحة بتجربة إطلاق 151 صاروخاً باتجاه البحر، كما أطلق 13 صاروخاً باتجاه إسرائيل دون تأثير، وفي المقابل شن الطيران الإسرائيلي غاراتين جويتين على قطاع غزة منذ وقف إطلاق النار في 26 آب 2014. رد على ذلك، شن الجيش الإسرائيلي عمليات برية محدودة، واعتقل عدداً من الفلسطينيين بعد أنباء عن محاولتهم دخول إسرائيل بصورة غير قانونية. وفي حين طرأ بعض التقدم على الحركة والدخول من وإلى إسرائيل والضفة الغربية كما هو مبين أدناه، إلا أن التوسيع المقترن لحدود مناطق الصيد لم ينفذ بالكامل، وسُجل عدد من الحوادث التي أطلقت فيها البحرية الإسرائيلية النار على مجموعات من الصياديون وجدوا على بعد أقل من ستة أميال بحرية من الشاطئ.<sup>42</sup> وفي شباط 2015، بث الجيش الإسرائيلي شريط فيديو يدعى أنه يصور عملية اعتراض واعتقال فلسطينيين، حاولوا تهريب مواد لإنتاج الصواريخ إلى قطاع غزة باستخدام القوارب. من هنا فإن الطرفين مدعاو للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتثال للالتزاماتهما بموجب الاتفاق.

49. هناك مخاوف جدية من أن تغذي أزمة الحكم، مصحوبة ببطء وتيرة إعادة الإعمار، انهيار القانون والنظام في قطاع غزة. ففي الأشهر الأخيرة، هزت قطاع غزة عدة انفجارات تتعلق بما يشتبه أنه خلافات داخلية بين الفصائل الفلسطينية. هناك أفاوبل تشير إلى أن معدلات الجريمة في تصاعد، مع تزايد عمليات إطلاق نار والجرائم، والسرقات المتعلقة بالسيارات، وتصاعد اليأس في أواسط العديد من الفلسطينيين.<sup>43</sup> إن مثل هذه الحوادث المحبطة قد تسهم في زيادة التطرف، لا سيما في صفوف الشباب، في سياق وضع إقليمي مضطرب ومتقلب. ومنذ بداية عام 2015، كانت هناك سلسلة من الهجمات على مؤسسات للمجتمع الدولي، منها هجومان على المركز الثقافي الفرنسي في مدينة غزة. وفي هذا الصدد، يعتبر التحرير على الأمم المتحدة مقلاً بوجه خاص، وقد تجلى ذلك في المظاهرات التي انطلقت ضد الأمم المتحدة، بعد تعليقها لبرامج إعانات الإيجار لبعض اللاجئين بسبب النقص في الموازنة. وفي أخطر حادث حتى الآن، اتخذت إحدى التظاهرات

<sup>42</sup> في 7 آذار وردت أنباء مفادها أن الجيش الإسرائيلي أطلق النار على صياد فلسطيني في ظروف لا تزال حتى الآن غامضة. ثم توفي لاحقاً متاثراً بجرحه.

<sup>43</sup> الأونروا (2015)، الوضع الطارئ في غزة – الإصدار رقم 81، 26 شباط.

التي حدثت في 28 كانون الثاني 2015 خارج مقر الأمم المتحدة في مدينة غزة منحي عنيفاً، حيث دخل متظاهرون عنوة إلى المجمع. تجدر الإشارة إلى أنه إلى حين نقل السيطرة الأمنية الكاملة إلى حكومة التوافق، تبقى حماس هي المسئولة عن القانون والنظام في قطاع غزة، بما في ذلك سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها هناك.

50. بعد مرور ثمانية أشهر على وقف إطلاق النار، لا تزال وتيرة إعادة الإعمار غير ملائمة على الإطلاق. حتى نهاية نيسان، لم يتم البدء بإعادة بناء 19,000وحدة سكنية تم تدميرها كلياً أو إلحاق أضرار بالغة بها أثناء القتال، ما يؤدي إلى إطالة لا داع لها لمعاناة حوالي 100,000 من المشردين داخلياً. وما يزال حوالي 5,600 شخص يقيمون في تسعه مراكز تديرها الأمم المتحدة للإيواء الجماعي في مدارسها. ولم يبدأ العمل بعد لإعادة بناء المرافق الطبية التي تم تدميرها، بما فيها مستشفى الوفاء وهو المستشفى الرئيس للتأهيل. كما أن كثيراً من المدارس المتضررة البالغ عددها 281 لم يتم بعد إصلاحها. ومع أن شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي قد تم تحسينها، إلا أنها لا تزال دون المستويات السابقة للعمل. وحتى منتصف شهر نيسان 2015، تم تسلم 941 مليون دولار لتغطية جهود إعادة الإعمار برمتها، ما يمثل 26.8% من المبلغ الذي تم التعهد به في القاهرة في تشرين الأول 2014 على مدى الفترة 2014-2017.<sup>44</sup> وعلى الرغم من هذا السخاء، إلا أن التمويل المقدم لا يفي بالمطالب وبتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، التي تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها 4 مليارات دولار.<sup>45</sup>

51. لا يزال أطفال غزة يعانون من الآثار الجسدية والنفسية للقتال المدمر. فهناك مئات الآلاف يعيشون مع أسرهم في منازلها المدمرة أو المتضررة، وفي أحياط يعمها الخراب، وفي ظل أسر تم تشتتها وأقارب وأصدقاء قتلوا أو أصيبوا. وقد جعل بطء وتيرة إعادة الإعمار من الصعب إعادة الإحساس بالحياة الطبيعية لهؤلاء الأطفال. كما أن ظروف الموت والإصابة وفقدان الأعزاء والتشريد والدمار المادي عززت الشعور بالعزلة والتهميش واليأس الذي زاد من حدة عدم وجود فرص عمل للشباب. وهناك 400,000 طفل على الأقل بحاجة إلى الدعم النفسي الفوري. ورغم أنه من الصعب إجراء تقييم شامل للأثر النفسي طوily المدى على هذا الجيل (الذي شهد ثلاث جولات من الأعمال العدائية التي اتسمت بعنف متزايد خلال ست سنوات)، إلا أنه سيكون لذلك انعكاسات حتمية على تنمية المجتمع الفلسطيني ككل. وأي تجاهل للصراع من جديد سيفرض كلفة على الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن قبولها.

<sup>44</sup> هذه الأرقام مصدرها البنك الدولي: <http://www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges#1>

<sup>45</sup> أطلقت الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في مؤتمر القاهرة وهدفت إلى "توفير خارطة طريق للتقدم خلال الأزمة الإنسانية الراهنة وصولاً إلى التنمية على المدى الطويل".

52. ترك القتال الذي اندلع عام 2014 أثراً مدمراً على الاقتصاد الضعيف أصلاً، والذي يتوقع أن يستغرق انتعاشه عقوداً. فما لحق من أضرار بالبنية التحتية والمنازل والمنشآت التجارية وغيرها يقدر بحوالي 1.351 مليار دولار، وما يتصل بذلك من خسائر اقتصادية 1.695 مليار دولار، ما يرفع إجمالي الخسائر المباشرة الناجمة عن القتال إلى 3.045 مليار دولار.<sup>46</sup> فالتقديرات تشير إلى أن 1000 مصنع ومشغل وأكثر من 4,100 منشأة في قطاعات تجارة التجزئة، وتجارة الجملة، والمطاعم، والفنادق، قد دمرت أو تضررت، و 30% (أكثر من 17,000 هكتار) من الأراضي الزراعية المزروعة تضررت بشدة و 40% من الماشية قُتلت أو نفقت نتيجة لعدم رعيتها أثناء القتال. وتواصلت خسائر القيمة المضافة في فترة ما بعد الصراع، فقد بلغت الخسارة المقدرة للناتج الاقتصادي في الفترة من أيلول 2014 إلى شباط 2015 نحو 80 مليون دولار.<sup>47</sup>

53. الهدف النهائي للأمم المتحدة في غزة هو إنهاء الحصار بجميع أشكاله في إطار قرار مجلس الأمن 1860 (2009). في ظل غياب هكذا تغيير، فإن الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة هي الخيار الوحيد المتاح حالياً لتسهيل إدخال المواد وتنفيذ مشاريع واسعة تمكّن من تحقيق إعادة الإعمار وتوفير فرص العمل والاستقرار. وتركز هذه الآلية التي تملكها الحكومة الفلسطينية على تسهيل تنفيذ إصلاح المنازل والمتلكات المتضررة إلى جانب طائفة من أعمال البنية التحتية والبناء، بتمويل من القطاعين العام والخاص. ورغم بدايتها البطيئة، إلا أن هذه الآلية اتسعت على نحو سريع. حتى 20 أيار، تم تقديم تقديرات أجراها الأمم المتحدة لإصلاح 94,926 وحدة سكنية متضررة من خلال هذه الآلية ليتم تجهيزها من أجل استلام مواد البناء. وحتى الآن قامت 84,865 أسرة بشراء المواد اللازمة لإصلاح منازلها.<sup>48</sup> بالإضافة إلى ذلك، قدم القطاع الخاص والمجتمع الدولي 168 مخططًا لمشاريع تتعلق بالبنية التحتية والإعمار، بما يشمل مستشفيات ومدارس ومشاريع إسكان وبنية تحتية للخدمات وطرق. وقد تمت الموافقة على 85 مشروعًا من بينها، وهناك ثمانية قيد التنفيذ. وتعمل وحدة مراقبة المواد التابعة للأمم المتحدة (MMU) بكامل طاقتها وبطاقم مؤلف من حوالي 100 موظف، وذلك للقيام بمراقبة كاملة لعملية منح الموافقات، ونقل المواد، والاستخدام النهائي للمواد، وال媿وردين من أولها إلى آخرها. مع ذلك، لم تخل هذه العملية من الصعوبات، بما في ذلك ضرورة قيام حكومة التوافق، بتسهيل تعزيز إشراك العاملين في القطاع الخاص في آلية إعادة إعمار غزة، بصفتهم بائعين ومقاولين ومستثمرين. ومن العوامل المساعدة أيضاً على إعادة الإعمار، ضمان أن تعمل المعابر

<sup>46</sup> هذه الأرقام مصدرها التقييم التفصيلي للاحتياجات الذي أجرته حكومة التوافق.

<sup>47</sup> منظمة العمل الدولية (2015)، *The "disemployment" impact of the 2014 conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy*

<sup>48</sup> يتم إجراء عمليات تقييم المساكن التي تضررت أثناء القتال بوساطة الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتساعد هذه التقييمات على تحديد كمية الحصمة (A)، وحديد التسليح (B)، والأسمدة (C) - التي يشار إليها مجتمعة "ABC" - المطلوبة لإعادة تأهيل مسكن معين. وبعد تجهيزها من خلال آلية إعادة الإعمار، فإن هذه التقييمات تمكّن أصحاب المنازل من شراء المواد المطلوبة من الباعة المشاركون في النظام.

بطاقة كافية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالارتياح إزاء رفع طاقة معيدي كرم أبو سالم و (إيريز) لاستيعاب 800 شاحنة يومياً، والتخطيط لزيادة طاقتهما الاستيعابية إلى 1000 شاحنة يومياً.

54. رغم التحديات أمكن إحراز بعض التقدم في ملف إعادة الإعمار. ففي إطار الخطة الوطنية للإنعاش وإعادة الإعمار تم حتى الآن صرف ما مجموعه 9 ملايين دولار لصالح 3200 مشروع صغير لحقت بها أضرار قيمتها أقل من 6800 دولار – تشكل 80% من العدد الإجمالي للمشاريع المتضررة. كما تم صرف 10 ملايين دولار لشراء الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة، وتم إصلاح حوالي 80% من الأضرار التي لحقت بشبكات الكهرباء ذات الضغط المتوسط (22 كيلو فولت) والضغط المنخفض (0.4 كيلو فولت)، كما تم تركيب محولي كهرباء في رفح وخان يونس. كذلك تم إصلاح 10 كم من خطوط الصرف الصحي ولا يزال العمل جاريا على إصلاح ثمانى محطات ضخ وإعادة تأهيل ثلاث محطات معالجة. أيضاً تم الانتهاء من إصلاح 19 كم من خطوط المياه والعمل جار على إصلاح الآبار والخزانات المتضررة.

55. تواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة تقديم الدعم لمن هم في أشد الحاجة إليه.<sup>49</sup> مع ذلك، فإن هذا العمل الحيوي مهدد بشدة، بسبب عدم مجاراة التمويل للمطلبات. حتى 23 نيسان، لم تتمكن الأمم المتحدة بسبب نقص التمويل من تقديم إعانة الإيجار الانتقالي للفترة من أيلول إلى كانون الأول 2014 لما مجموعه 685 أسرة لاجئة، وهناك نحو 9,000 أسرة لاجئة تنتظر إعانة الرابع الربع من 2015، فيما لم تتنقل 7,400 أسرة منحة إعادة الإدماج البالغة 500 دولار، وهناك أكثر من 62,500 أسرة في انتظار المساعدة لبدء عمل إصلاحات جزئية لمنازلها المتضررة. وبالمثل، لم تتمكن الأمم المتحدة من الشروع في إعادة تأهيل 26,320 منزلًا متضررًا جزئيًا، أو دعم إنعاش

<sup>49</sup> حتى نهاية نيسان، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بإنفاق 170,000 طناً من الركام. بالإضافة إلى ذلك، أجرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالأعلام 303 تقييمات لمخلفات الحرب من المتجرات، مما أتاح البدء بإصلاح وإعادة بناء البنية التحتية المدنية سواء السكنية أو غيرها. وتلقت أكثر من 14,400 أسرة أصبحت ممتلكاتها غير صالحة للسكن بدلات إيجار/إعانت إيجار انتقالي عن فترات تتراوح من 4 أشهر إلى 12 شهراً، وتلقت 70,000 أسرة مساعدات نقية لإصلاح منازلها التي تضررت جزئياً. كما أن برنامج "العودة إلى المدرسة" المنفذ على نطاق واسع، بتسيير من وزارة التربية والتعليم والأمم المتحدة والشركاء في مجموعة التعليم، سهل عودة 230,000 طفل في غزة إلى مقاعد الدراسة، بعد تأخير لم يتجاوز الثلاثة أسابيع عن البداية المقررة للعام الدراسي. وقد تم الانتهاء من إصلاح 26 مدرسة حكومية متضررة، كما تم تأمين التمويل لإصلاح 36 مدرسة أخرى و 10 جامعات و 5 مراكز تدريب تضررت في القتال. وقدمت إمدادات حيوية للمدارس الحكومية، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب لأكثر من 78,000 طالباً ومعلماً، وحقائب درسية، ومستلزمات قرطاسية لجميع طلاب الصفوف 9-1 في المدارس الحكومية البالغ عددهم 130,000، وأحدية وزمبي مدرسية للطلاب المستضعفين بشكل خاص، إضافة إلى وسائل تعليمية ومواد ترفيهية لجميع المدارس الحكومية البالغة 395. وإنجازاً باللحاجة إلى تقديم الدعم النفسي للأطفال في أعقاب الأعمال العدائية، تم توفير التدريب المناسب لأكثر من 12,000 من العاملين في المدارس كما تم تكريس الأسبوع الأول من العام الدراسي الجديد لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي المنظم والأنشطة الترفيهية. وقد تم إعلان مناقصات لإعادة تأهيل شبكة المياه في بيت حانون، التي تغذي 40,000 نسمة، والعمل جار على التصميم والمشتريات. كما تم تقييم المساعدة لحوالي 4000 من مربي الثروة الحيوانية من خلال استبدال أو إعادة تأهيل أصولهم الإنتاجية، كذلك قدمت مساعدات لمئات من المزارعين والتعاونيات لتسهيل إعادة تأهيل الأصول والمواد الزراعية اللازمة لإنتاج الغذاء.

الأصول الاقتصادية لمؤسسات القطاع الخاص، نتيجة لنقص التمويل بحوالي 272 مليون دولار. وما يثير فرقاً أكبر، هو الغياب التام لتمويل برامج الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Unops) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (Undp)، التي ترمي إلى إعادة بناء حوالي 20,000 منزل دمر كلياً. وفي قطاع الأمن الغذائي، فإن التمويل يكفي حالياً لمواصلة إمدادات الغذاء لصالح 1.3 مليون شخص في غزة فقط حتى حزيران. ويبتعد استمرار غياب التمويل مخاوف جدية بشأن قدرة الأمم المتحدة على دعم الناس الأشد حاجة للدعم. وقد أثبتت الأمم المتحدة وشركاؤها في أزمة تلو أخرى في غزة، أن مساعداتها وخدماتها تمثل عاملًا مهمًا للاستقرار. لذا فإن معالجة هذا النقص الكبير في التمويل، خاصة لإعادة المنازل المدمرة، أمر ضروري لتحقيق درجة أكبر من الاستقرار في قطاع غزة.

56. بسبب استمرار الحصار، الذي تم تشديده منذ 2007، وما يرافقه من قيود على حرية الحركة، أصبحت معدلات البطالة في غزة من أعلى المعدلات في العالم. كما تسببت الأعمال العدائية عام 2014 بشكل مباشر في مزيد من الارتفاع في معدلات البطالة.<sup>50</sup> فهناك نسبة كبيرة من سكان قطاع غزة فقدوا أصولهم الإنتاجية أثناء القتال. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، من النتائج المباشرة للأعمال العدائية أن أصبح 17,200 شخص إضافي عاطلين عن العمل.<sup>51</sup> تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة كانت قد ارتفعت بشكل كبير قبل اندلاع الأعمال العدائية مباشرة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انهيار قطاع البناء وغيره من الصناعات، عقب إغلاق الأنفاق غير الشرعية بين غزة ومصر، واستمرار فرض القيود على حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر المعابر الشرعية.

57. تستلزم معالجة البطالة المزمنة، تخفي حدود برامج النقود مقابل العمل ذات المدى القصير واعتماد إستراتيجية أكثر شمولًا. فمن باب استغلال الفرص المتاحة في فترة ما بعد القتال، ينبغي إدماج خلق فرص العمل والتوظيف ضمن جهود الإنعاش وإعادة الإعمار التي تقوم بها حكومة التوافق، باعتبارها جزءاً من إستراتيجية طويلة الأجل، تجمع التدخلات الإنسانية قصيرة المدى مثل النقود مقابل العمل وإنعاش مشاريع الأعمال مع خلق

<sup>50</sup> في عام 2012، جرى تصنيف غزة على أنها من أعلى المناطق بطالة في العالم (بمعدل بطالة بلغ 31%). انظر منظمة العمل الدولية (*The “disemployment” impact of the 2014 conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment* (2015)

<sup>51</sup> *and Recovery Strategy*، 24 آذار، ص. 6.

تعرف منظمة العمل الدولية "فقدان الوظائف" "disemployment" بأنه "فقدان مؤقت للعمل نتيجة لدمير الأراضي والمنشآت والمعدات و/أو الأدوات الإنتاجية التي يستخدمها الناس عادة أثناء يوم العمل". انظر منظمة العمل الدولية (*The “disemployment” impact of the 2014 conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy*، 24 آذار، ص. 6).

<sup>52</sup> تشمل الوظائف التي يقدر بأنها فقدت بسبب للأعمال العدائية ما يلي: 5,600 وظيفة في القطاع الزراعي، 2,600 في التصنيع، 6,665 في تجارة التجزئة وتجارة الجملة والفنادق والمطاعم، و1,895 في قطاع الخدمات. للاطلاع على الأرقام الفصيلية والمنهجية المتبعة كاملة انظر منظمة العمل الدولية (*The “disemployment” impact of the 2014 conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy*، 24 آذار، ص. 22).

فرص عمل، والاستثمار على المدى الطويل في تنمية المهارات.<sup>53</sup> وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر مزيداً من التركيز على فرص التنمية الاقتصادية المحلية لاستحداث مشاريع لتوليد الدخل، وفرص العمل بالتزامن مع تشجيع الاستثمار. فلا بد من استجابة متسقة ومتقدمة لحالة البطالة من أجل مواجهة التحديات المباشرة وطويلة الأجل. ومع ذلك، لن يتم في نهاية المطاف حل مشكلة البطالة المزمنة في غزة، بدون الرفع الكامل والمستدام للقيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص والبضائع.

58. يتسبب الوضع الاقتصادي المتردي أيضاً في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، فكثير من الأسر التي تضررت بسبب القتال لا تستطيع ببساطة شراء ما يكفي من الطعام. فقد خلص تقييم سبع أجزاء قطاع الأمن الغذائي<sup>54</sup> في أيلول 2014 إلى أن مستويات توافر المواد الغذائية وأسعار هذه المواد سرعان ما عادت إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه قبل القتال، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الواردات عن طريق القطاع الخاص والأمم المتحدة، والاستئناف الجزئي للإنتاج المحلي للأغذية. لقد كانت غزة سابقاً تتمتع بشبهه اكتفاء ذاتي في مجال إنتاج الخضروات. ومع ذلك، فإن الأضرار التي لحقت بالمزارع والمحاصيل ومرافق التصنيع خلال القتال، أدت إلى نقص كبير في الإنتاج، في ظل عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب المحلي على الخضروات الأساسية الطازجة للمرة الأولى منذ 20 عاماً. وانتهى التقييم إلى أن مستوى انعدام الأمن الغذائي قد ارتفع، في ظل عجز تلك الأسر التي تضررت أو دمرت منازلها أو أصولها الإنتاجية و/أو أولئك الذين فقدوا وظائفهم نتيجة للقتال عن تحمل تكاليف الغذاء الذي يحتاجونه. زد على ذلك، يؤدي استمرار تعليق دفع رواتب الموظفين المدنيين إلى المس بقدرتهم على الحصول على الغذاء لهم ولأسرهم. ورغم ما يتمتعون به من مستويات مرتفعة للقدرة على الصمود، إلا أن القتال تسبب في المزيد من الصدمات الكبيرة لمواطني القطاع، واستنفذ قدراتهم على مواجهة الظروف التي سبق وأضعفتها الجولات السابقة من القتال، إلى جانب استمرار الحصار وعدم الاستقرار السياسي. لا شك أن استمرار الدعم، بما في ذلك الانتقال من المساعدات الغذائية إلى دعم سبل العيش وغيره من أشكال الدعم، سيظل ضرورياً لتمكن عشرات الآلاف من الأسر من الوصول إلى الغذاء الذي تحتاجه.

59. سُجل بعض التقدم في تخفييف القيود المفروضة على الصادرات ونقل المنتجات، إلا أنه لا بد من تمديد وإدامة هذا التخفيف لإحداث تأثير اقتصادي ملموس. في الأشهر الأخيرة، وافقت السلطات الإسرائيلية على تصدير بعض المنتجات من قطاع غزة، منها البازنجان والبندورة، إلى الأسواق الإسرائيلية للمرة الأولى منذ عام 2007. وكان هناك أيضاً زيادة

<sup>53</sup> منظمة العمل الدولية (2015)، *The “disemployment” impact of the 2014 conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy*، 24 آذار.

<sup>54</sup> قطاع الأمن الغذائي (2014)، *Report of the Rapid Qualitative Emergency Food Security Assessment*، EFSA (Gaza Strip)، تشرين الأول.

كبيرة في حم المنشآت المنقولة التي سمح بخروجها من غزة إلى الضفة الغربية، فقد ارتفع المعدل الأسبوعي لنقل المنتجات من غزة إلى الضفة الغربية من عمليتي نقل في 2014 إلى 14 عملية حتى هذه اللحظة من عام 2015.<sup>55</sup> وبشكل عام، تم خلال الفترة من تشرين الأول 2014 إلى نيسان 2015 تصدير 3900 طن من السلع على شكل صادرات من قطاع غزة إلى إسرائيل والخارج، وكذلك على شكل عمليات نقل تجارية إلى الضفة الغربية، بزيادة قدرها 680% عما شهدته نفس الفترة من العام السابق.<sup>56</sup>

60. رغم بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها الأشهر الأخيرة، استمر فرض القيود على حرية حركة وتنقل الأشخاص عبر معبر (إيريز)، ما يفاقم التحديات التي نشأت عقب القتال. في هذا السياق، ترحب الأمم المتحدة بما حدث مؤخراً من تخفيف لحدة المعايير المتعلقة بدخول الأشخاص عبر معبر إيريز، في إطار الفئات الموجودة،<sup>57</sup> ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يسافرون من قطاع غزة إلى الخارج (60,998 شخصاً غادروا غزة عن طريق معبر إيريز من بداية تشرين الأول 2014 حتى نهاية آذار 2015 مقارنة مع 32,827 شخصاً غادروا من بداية آذار حتى نهاية أيلول 2014). ومع ذلك، فإن عدد الفلسطينيين الذي يغادرون قطاع غزة باتجاه الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال أقل بكثير من المعدلات التي سُجلت عام 2000، الذي تم بعده تشديد القيود تدريجياً وصولاً إلى فرض الحصار في منتصف عام 2007.<sup>58</sup> على المدى القصير، تجلب هذه القيود عواقب وخيمة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية. وفي عام 2014، كان هناك زيادة بنسبة 33% عن عام 2013 في طلبات الحصول على تصاريح لمرضى من غزة، للخروج عبر معبر إيريز بهدف الحصول على خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية و/ أو إسرائيل، وذلك بسبب عدم كفاية هذه الخدمات داخل قطاع غزة، إلا أنه كان هناك ارتفاع بنسبة 6.1% في الطلبات التي تم رفضها.<sup>59</sup> وعلى المدى الطويل، أدى استمرار فرض القيود على حرية التنقل إلى تدني الفرص التعليمية والاقتصادية، ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وأسفر عن أضرار اجتماعية.<sup>60</sup> تجدر الإشارة إلى أن الحرمان المستمر من حرية التنقل يشكل مخالفة لقانون

<sup>55</sup> لا يزال هذا أقل بكثير من المعدل الأسبوعي البالغ 240 شاحنة من الصادرات والمنتجات المنقولة التي كانت تغادر قطاع غزة خلال الفترة من كانون الثاني إلى أيار 2007، وذلك قبل فرض الحصار.

<sup>56</sup> كذلك ازدادت الواردات إلى غزة من إسرائيل خلال الفترة من تشرين الأول 2014 إلى أيار 2015 – فقد دخل إلى القطاع من إسرائيل عبر معبر كرم أبو سالم ما مجموعه 1.3 مليون طن من السلع التجارية والإنسانية، باستثناء إمدادات الوقود، ما يشكل تقريباً ضعف الكمية التي دخلت في نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 730,000 طن.

<sup>57</sup> شمل تخفيف القيود رفع سن الأطفال المرافقين واعتبار الأجداد أقارب "من الدرجة الأولى". كما تمت أيضاً مضاعفة حصة التجار. <sup>58</sup> في النصف الأول من عام 2000، قبل بداية الانقسامية الثانية، قُدر المعدل اليومي لمن يخرجون من غزة إلى إسرائيل عبر معبر إيريز بحوالي 26,000 شخصاً. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013)، قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع، تموز.

<sup>59</sup> في عام 2014 تم رفض 17.4% من الطلبات، مقارنة مع 11.3% في عام 2013. انظر منظمة الصحة العالمية (2015)، *Update: West Bank and Gaza Health Access for Referral Patients in 2014*.

<sup>60</sup> انظر جيشاه-مسلسلك (2015)، الثمن الاقتصادي لسياسة الفصل: جوانب اقتصادية لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، كانون الثاني.

الدولي، وقد دعا الأمين العام مارا إلى رفع كامل لهذه القيود، تمشيا مع قرار مجلس الأمن رقم 1860 (2009).

61. أدى الإغلاق شبه المستمر لمعبر رفح خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تفاقم آثار القيود المفروضة على الحركة عبر معبر إيريز. فعقب هجومين منسقين استهدفا أفرادا من الأمن المصري في سيناء في 24 تشرين الأول 2014<sup>61</sup>، أغلق معبر رفح طوال الوقت ما عدا 12 يوما. وفي ظل فرض القيود على الحركة عبر معبر إيريز، فإن إغلاق معبر رفح يقلص بشكل فعال من خروج الفلسطينيين من غزة إلى العالم الخارجي. في هذا السياق حثت الأمم المتحدة الحكومة المصرية على تسهيل دخول وخروج الفلسطينيين عبر معبر رفح، خاصة الحالات الطبية وغيرها من الحالات الطارئة، مع إيلاء المرااعة الواجبة للحالة الأمنية في سيناء. وما حدث مؤخرا من تهريب غير مشروع للأشخاص عبر الحدود بين غزة ومصر إنما يدل على اليأس الذي يشعر به الكثير من الفلسطينيين جراء سلبهم حرية التنقل.<sup>62</sup>

62. لم يحدث ما يكفي من التقدم في معالجة المشاكل البنوية طويلة الأجل التي تفاقمت بسبب الأعمال العدائية. حسبما أكدته مؤتمر القاهرة في تشرين الأول 2014، فإن عملية الإنعاش وإعادة الإعمار توفر فرصة لإحداث تغيير تحولي في قطاع غزة. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن إهراز إلا القليل من التقدم فيما يخص "إعادة البناء بشكل أفضل".

أ. يتسبب النقص المزمن في الطاقة في تقويض توفير جميع الخدمات الأساسية.

يمثل قطاعا الطاقة والمياه (معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر) نقطة ارتكاز تمكن من التقدم في جميع القطاعات، بما يشمل تنمية القطاع الخاص. وسيكون للتحسينات في هذه القطاعات أيضا تأثير فوري على السكان المدنيين ومن شأنها أن تساعد قطاع غزة على زيادة اكتفائه الذاتي، ما يساعد على استقرار الوضع العام. ويحدد الملحق (أ) من تقرير الأمم المتحدة المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة في أيلول، الفجوات القائمة في قطاعي الطاقة والمياه إلى جانب التدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى الرامية إلى سد هذه الفجوات. وفي حين سيتم تنفيذها خلال الفترات الزمنية المحددة في الورقة، إلا أن ترابط هذه العناصر جميعا ببعضها يتطلب الاتفاق على مجمل البرنامج المحدد في الورقة إذا أريد التقدم في كل عنصر من العناصر.

<sup>61</sup> وفقا لتقارير إعلامية، أفيد بأن 33 من أفراد الأمن قتلوا في الهجمتين ما دفع الحكومة المصرية إلى إعلان حالة الطوارئ في أجزاء من شمال سيناء. انظر على سبيل المثال: Mohamed, Y (2014)، Attacks in Egypt's Sinai kill 33 Security Personnel، روبيتز، 24 تشرين الثاني.

<sup>62</sup> في تشرين الأول تم ترحيل 68 فلسطينيا إلى قطاع غزة عبر معبر رفح بعد أن ألقت قوات الأمن المصرية القبض عليهم في الإسكندرية أثناء محاولتهم الهروب إلى إيطاليا. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، مراقب الشؤون الإنسانية: تقرير شهري، كانون الأول 2014.

ب. بالنسبة للحلول قصيرة الأجل الرامية لزيادة الحصول على المياه، تم منذ وقف إطلاق النار في آب 2014 وبدعم من اليونيسيف، إحراز تقدم كبير في بناء المحطة الأكبر من بين محطات التحلية الثلاث صغيرة الحجم، الهدافـة إلى سد الحاجة على المدى القصير (STLV) والواردة في استراتيجية سلطة المياه الفلسطينية.<sup>63</sup> وبالنسبة للعمل في هذه المحطة التي سوف توفر 20,000 متر مكعب/ يوم لمحافظي خان يونس ورفح، فقد تم إكمال الأعمال المتعلقة بالمرحلة الأولى التي سيتم فيها توفير 6,000 متر مكعب/ يوم من خلال إنشاء مراافق البنية التحتية التي تتكون من خط أنابيب بطول 18 كم، وخزان تخزين المياه بسعة 2,000 متر مكعب، ومباني للمرافق، فضلاً عن الأعمال المتعلقة بإمدادات الطاقة ونقل المياه. ومن المتوقع أن يتم تفعيل المحطة لتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية بحلول نهاية عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالموافقة على جلب خمسة ملايين متر مكعب أخرى من المياه سنوياً إلى غزة عبر (نحال عوز)، ما يرفع الحجم الإجمالي إلى 10 مليون متر مكعب.

63. دعمت الأمم المتحدة إعداد اصدارين أحدهما تقييم تفصيلي لاحتياجات، والثاني إطار للإنعاش في قطاع غزة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، الدعم الفني لهذه العملية التي نفذت بقيادة الحكومة الفلسطينية. يشمل الإصدار الأول الخاص بالتقدير التفصيلي لاحتياجات ملخصاً تنفيذياً للأضرار، والخسائر الاقتصادية، فضلاً عن تقييم للأثر الإنساني للن扎ع الذي نشب في 2014. أما الإصدار الثاني فيشمل تحليلاً شاملاً لظروف ما قبل الصراع، وللأثر، والتكلفة الاقتصادية للأضرار والخسائر التي لحقت بقطاعات البنية التحتية، والإنتاجية، وسبل العيش، والتنمية الاجتماعية، والحكومة. كما يشمل أيضاً أطر الإنعاش الخاص بكل قطاع مع أولويات واضحة، واحتياجات محسوبة الكمية للإنعاش. وبشكل عام، حدد التقييم قيمة الأضرار التي لحقت بالمباني والأصول ومحطيات المباني بمبلغ 1.4 مليار دولار، وقيمة الخسائر الاقتصادية، التي تشمل الإيرادات المفقودة والتکاليف التشغيلية غير المتوقعة، بمبلغ 1.7 مليار دولار. كما يوضح التقييم نقاط الضعف التي تمثل تحديات أمام القدرة على الصمود في كل قطاع، ويقدم استراتيجية عبر قطاعية للإنعاش في قطاع غزة، تتضمن تدخلات ذات أولوية، هدفها تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في غزة. وتحدد أطر الإنعاش ما مجموعه 3.8 مليار دولار لتفعيلية احتياجات الإنعاش.

## انتهى

---

<sup>63</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطة المياه الفلسطينية (2011)، *The Comparative Study of Options for an Additional Supply of Water for the Gaza Strip (CSO-G)*، 13 تموز.

